

Doing
Business



تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013

إجراءات حكومية أكثر ذكاءً
لـ مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

2007 2012
2005 2009 2004 2011
2008 2006 2010 2013

المقارنة بين الإجراءات الحكومية المنظمة للشركات المحلية في 185 بلدا

الطبعة العاشرة

© 2013 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW
Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة.
1 2 3 4 15 14 13 12

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

هذا العمل من إعداد خبراء البنك الدولي بإسهامات خارجية. ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي لا يملك بالضرورة كل من مكونات المحتوى في هذه المطبوعة. ولذلك، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمثل استخدام محتوى هذه المطبوعة انتهاكاً لحقوق أطراف أخرى. ولا يتحمل سواك مخاطر المطالبة بتعويضات نتيجة لهذا الانتهاك.

ولا تشكل النتائج ولا التفسيرات ولا الاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو مجلس مديريه التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمسقيات وغير ذلك من معلومات مبيّنة في أي خريطة في هذه المطبوعة حكماً من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

لا يوجد بهذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخلياً عنها. فجميعها محفوظة بشكل محدد وصريح.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر



تتوفر هذه المطبوعة وفقاً لشروط النسب إلى المصدر الواردة في تصريح (CC BY 3.0) Unported license (Commons Attribution 3.0). وبموجب هذا الترخيص يسمح لك بنسخ هذه المطبوعة وتوزيعها ونقلها وتعديلها. بما في ذلك للأغراض التجارية، وفقاً للشروط التالية:

النسب - يرجى أن تنسب هذه المطبوعة إلى: World Bank. 2013. *Doing Business 2013: Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises*. Washington, DC: World Bank Group. DOI: 10.1596/978-0-8213-9615-5
License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0

الترجمة - إذا قمت بترجمة هذه المطبوعة، يرجى إضافة بيان عدم المسؤولية إلى جانب النسب: هذه الترجمة ليست من إعداد البنك الدولي، ويجب ألا تعتبر ترجمة رسمية من البنك الدولي. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عما يرد في هذه الترجمة من محتوى أو أخطاء.

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: H 1818, Street NW, Washington, DC 20433, USA. فاكس: 202-522-2422، بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

يمكن شراء نسخ إضافية لجميع الطباعات العشر لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال عبر الموقع التالي: www.doingbusiness.org.

تصميم الغلاف: Corporate Visions, Inc.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013

إجراءات حكومية أكثر ذكاءً
لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

2007 2012
2004
2006 2013

المقارنة بين الإجراءات الحكومية المنظمة للشركات المحلية في 185 بلدا

مصادر معلومات على موقع تقارير ممارسة أنشطة الأعمال

الموضوعات الحالية

أخبار عن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org>

الترتيب

كيفية ترتيب البلدان - من 1 إلى 185
<http://www.doingbusiness.org/rankings/>

البيانات

جميع البيانات لـ 185 بلداً: الترتيب على المؤشرات. وقيم المؤشرات. وقوائم الإجراءات التنظيمية. وتفاصيل المؤشرات
<http://www.doingbusiness.org/data/>

التقارير

يمكن الحصول على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. وكذلك التقارير المحلية والإقليمية. وكذلك دراسات الحالة المعنية بالإصلاح. والمواجز القطرية والإقليمية المعدة وفقاً للاحتياجات
<http://www.doingbusiness.org/reports/>

منهجية إعداد التقرير

المنهجيات والدراسات البحثية التي يستند إليها مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/methodology/>

البحوث

ملخصات للأوراق البحثية عن موضوعات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال وما يتعلق بها من موضوعات خاصة بالسياسات
<http://www.doingbusiness.org/research/>

الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال

ملخصات للإصلاحات المعنية بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الشركات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013. وقائمة بالإصلاحات منذ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 وأداة محاكاة الترتيب
<http://www.doingbusiness.org/reforms/>

بيانات تاريخية

مجموعات بيانات متعددة وفقاً للاحتياجات منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
<http://www.doingbusiness.org/custom-query/>

المكتبة القانونية

مجموعة إلكترونية من القوانين والإجراءات الحكومية المتعلقة بأنشطة الأعمال وقضايا المرأة
<http://www.doingbusiness.org/law-library/>
<http://wbl.worldbank.org/>

المساهمون

أكثر من 9600 مهني في 185 بلداً شاركوا في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/contributors/doing-business/>

جديد! بيانات عن مشروعات الأعمال الحرة

بيانات عن كثافة مؤسسات الأعمال في 130 بلداً
<http://www.doingbusiness.org/data/exploretopics/entrepreneurship/>

المزيد

قريباً - معلومات عن الممارسات الجيدة وبيانات عن الشفافية وعن مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء

جدول المحتويات

٧	تمهيد
1	موجز وإف
15	معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: القياس من أجل تحديد الأثر

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 هو العدد العاشر في سلسلة من التقارير السنوية المعنية بالإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال والإجراءات الحكومية التي تعوقها. ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الشركات وحماية حقوق الملكية والتي يمكن مقارنة بعضها ببعض في 185 بلداً - من أفغانستان إلى زيمبابوي - وعبر الوقت.

وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 11 مجال في حياة منشأة الأعمال. وهي: بدء النشاط التجاري. واستخراج تراخيص البناء. وتوصيل الكهرباء. وتسجيل الملكية. والحصول على الائتمان. وحماية المستثمرين. ودفع الضرائب. والتجارة عبر الحدود. وإنفاذ العقود. وتسوية حالات الإعسار. وتوظيف العاملين. ولم يتم في تقرير هذا العام إدراج البيانات الخاصة بالعاملين ضمن مؤشرات ترتيب البلدان من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

والبيانات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 هي بيانات جارية حتى 1 يونيو/حزيران 2012. وتستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواحي الاقتصادية وتحديد الإصلاحات الناجحة في مجال الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الشركات والبلد الذي نجحت فيه وأسباب هذا النجاح.

هذا هو العدد العاشر من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وكان العدد الأول قد صدر عام 2003 متضمنا خمس مجموعات من المؤشرات التي تقيس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 133 بلدا. لكنه حوّل الآن إلى مطبوعة سنوية تغطي 11 مجموعة من مجموعات المؤشرات و185 بلدا. وفي هذه السنوات العشر. سجل التقرير نحو 2000 إصلاح لهذه الإجراءات في مجالات تغطيها المؤشرات. وأعد الباحثون ما يزيد على ألف مقال نشرت في المجلات المحكمة باستخدام البيانات المنشورة في التقرير. وهو عمل يساعد على استكشاف كثير من المسائل الرئيسية في مجال التنمية في وقتنا الحاضر.

ويتضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 معلومات جديدة لتحفيز صانعي السياسات والباحثين. ومن النتائج التي توصل إليها التقرير أن بولندا كانت أكثر البلدان تطبيقا للإصلاحات في المجالات التي يغطيها التقرير في السنة 2012/2011. في حين احتفظت سنغافورة بالصدارة في الترتيب العام. ومن النتائج الأخرى أن البلدان الأوروبية تبذل جهودا في أزماتها المالية لتحسين مناخ الأعمال. وقد بدأ هذا انعكس في المؤشرات التي يغطيها التقرير. حيث كانت اليونان من بين البلدان العشرة التي قامت بأكبر تحسينات في مجالات قياس التقرير خلال العام المنصرم. ويكمن جزء من حل مشكلة الديون المرتفعة في انتعاش النمو الاقتصادي. وهناك إدراك واسع بأن خلق بيئة أكثر تيسيرا لأصحاب الأعمال يمثل عنصرا جوهريا لتحقيق هذا الهدف. لكن ربما كانت أكثر النتائج إثارة للاهتمام هي التقدم المطرد من 2003 إلى 2012 جاء تحسين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مجموعة واسعة من البلدان. وفي حين كانت هناك استثناءات قليلة. قام كل بلد يغطيه التقرير بتضييق الفجوة في ممارسة هذه الإجراءات مع أعلى مستويات الأداء العالمي في المجالات التي تقيسها المؤشرات. فهذا سباق محل ترحيب وتشجيع نحو القمة.

إن جمع أكثر من 57 ألف نقطة بيانات فريدة في التقرير كل عام ووضعها في سياق أشمل وأعم من السياسة الاقتصادية والتنمية لهو عملية ضخمة. ونتوجه بالشكر لفريق إعداد التقرير والمساهمين فيه لما بذلوه من جهد. وقام بتجميع البيانات وتحليلها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 إدارة المؤشرات العالمية والتحليلات تحت إدارة المدير العام أوجستو لوبيز كلاروس. وأدار المشروع سيلفيا سولف وريتا رامالهو. بمساعدة من كارولين جيجينتا وأدريان جونزاليز. وضم الفريق أيضا بياتريس ميجيا أسيرياس. وأندريس باكيرو فرانكو. وكريم بيلياتشي. وإيرينا بيلوتسيريفسكا. وماريانا كارفالو. وهيان تشانج دامن. وروخ تشين. ومايا شويري. وداريجا تشوكمايتوفا. وسانتياجو كروكي داويز. وفرناندو دانكوزا دياز. وماري ليلي دليون. ورايان ديفانيجي. وأليخاندرو إسبينوزا واخ. ومارجريت فابري. وكارولين فرونتيني. وبتينا هينيج. وسارا هولبرج. وحسام حسين. وجويس إبراهيم. ولودميلا جانتوان. ونان جياخ. وهيرفيه قدورة. وباول كويكو. وجيان ميشيل لوبيه. وجان فيليب لودونيون هاردينج. وفيدريك مونييه. وروبرت موريلو. وجوانا نصر. وماري جان ندييا. ونوريا دي اوكا. و مكيكو إيبي أوليسون. ونينا بوستيان. وجالينا رودينكو. وفالنتينا سالتان. ولوكاس سيبرا. وباولا جارسيا سيرنا. وأناستاسيا شيجاي. وجايشري سرينيفاسان. وسوزان سيمانسكي. وموسى تراوري. وتيا ترومبيتش. ومارينا تورلاكوفا. وجوليين فيلكين. وباسمين زاند. ويوتشنج زينج.

وقدم أكثر من 9600 محام وغيرهم من المهنيين إسهامات سخية من وقتهم لتوفير التقييمات القانونية التي تعزز البيانات. ونتوجه بالشكر للإسهامات العالمية من جانب: Advocates for International Development و Allen & Overly LLP و American Bar Association, Section of International Law و Baker & McKenzie و Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP و Ernst & Young و lus Laboris و Alliance of Labor Employment, Benefits and Pensions.

Association of Lex Mundi و the Law Society of England and Wales و KPMG و Russell Raposo Bernardo & Asociados و PwC و Panalpina و Independent Law Firms و Security Cargo Network و SDV International Logistics و Bedford International. فجهود كل هذه الإسهامات تساعد على الحفاظ على الصوت المميز لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال وإسهامه السنوي في إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال.

وتعتبر هذه السنوات العشر وقفة مميزة لتقييم ما وصل إليه العالم في ممارساته الإجرائية في مجال أنشطة الأعمال وما تبقى من تحديات أمامه. ونرحب بتلقي تقييمكم على موقع التقرير (<http://www.doingbusiness.org>) والانضمام إلى الحوار الذي يجري أثناء تصميم المشروع في السنوات المقبلة.

مع خالص التقدير.



جاناميترا ديفان
نائب الرئيس ورئيس شبكة
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص
مجموعة البنك الدولي

2007 2012
2004
2005 2006 2007 2008 2013

موجز وافي

النتائج الرئيسية لتقرير 2012/2011

- على مستوى العالم، قامت 108 بلدان بتنفيذ 201 إصلاح إجماعي في السنة 2012/2011 حيث باتت ممارسة أنشطة الأعمال أكثر يسرا كما يقيسها التقرير.
- كانت بولندا أكثر البلدان تحسنا في مجال تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال من خلال أربعة إصلاحات، حيث أصبح من الأسهل تسجيل الملكية، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، وذلك كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.
- تضمنت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى مرة أخرى أكبر عدد من البلدان التي طبقت إصلاحات إجماعية، حيث قام 88 في المائة من بلدان المنطقة بإصلاح مجال واحد على الأقل من المجالات التي يقيسها التقرير.
- تعمل البلدان الأوروبية التي تعاني إجهادا ماليا على تحسين مناخ الأعمال، وبدأ هذا انعكاس على المؤشرات التي يرصدها التقرير. كانت اليونان من بين البلدان العشرة الأفضل تحسنا على مستوى العالم في السنة 2012/2011.
- تركزت جهود الإصلاح على مستوى العالم على تيسير بدء النشاط التجاري، وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وتسهيل التجارة عبر الحدود الدولية، وتركزت 44 في المائة من الإصلاحات الإجماعية التي سجلت العام الماضي وعددها 201 إصلاح على هذه الثلاثة من مجالات السياسات فقط.

ويبرز التقرير أيضا المجالات التي حظيت فيها الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بأقوى اهتمام، والمجالات التي مازال يتعين تحقيق تقدم فيها.

ويستعرض التقرير كذلك البحوث التي نُجحت فيها الإصلاحات الإجماعية وكيف حدث ذلك. وبعد عشر سنوات من تجميع البيانات عن الإصلاحات والممارسات الإجماعية حول العالم، أصبح مزيد من الدلائل متوفرا لمعالجة هذه المسائل. ويلخص التقرير بعض أهم النتائج. ومن بين الأمور التي يسلط التقرير الضوء عليها: الإجراءات الحكومية الأكثر ذكاء في تنظيم أنشطة الأعمال تساند النمو الاقتصادي. وتبسيط تسجيل الشركات يشجع على تعزيز العمل الحر وإنتاجية الشركات. في حين أن خفض تكلفة التسجيل يحسن من فرص التوظيف في القطاع الرسمي. وتعمل البيئة الإجماعية الفعالة على تعزيز أداء التجارة.

ويسجل هذا التقرير العاشر من سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال أن الوقت مناسب لتقييم الوضع وذلك بإلقاء نظرة على ما أصبح عليه العالم في مجال ممارسات الإجراءات التنظيمية لأنشطة الأعمال وما هي التحديات الباقية. ففي التقرير الأول، كانت إحدى النتائج الرئيسية هي أن البلدان المنخفضة الدخل لديها أنظمة إجماعية مرهقة للغاية. وبعد عشر سنوات، بات واضحا أن الممارسات الإجماعية في مجال الأعمال بهذه البلدان تقترب تدريجيا - وإن كان بدرجة ملحوظة - من الممارسات الأكثر كفاءة السائدة في البلدان الأعلى دخلا (الإطار 1-1). فإلى أي حد ضاقت الفجوة؟ وهل استطاعت بعض المناطق سد الفجوة الإجماعية بسرعة أكبر من غيرها؟ يحكي تقرير العام الحالي هذه القصة. فهو يشير إلى الاتجاهات المهمة في مجال الإصلاح الإجماعي ويحدد المناطق والبلدان التي حققت أكبر تحسينات لأصحاب العمل الحر المحليين.

الإطار 1-1 النتائج الرئيسية منذ عام 2003 والتقرير الأول في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال

- خلال هذه السنوات العشر قام 180 بلدا بتنفيذ نحو 2000 إصلاح في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال كما يقيسها التقرير.
- كانت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى أكثر مناطق العالم تطبيقا للإصلاحات، متفوقة في ذلك على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي كانت تحتل المركز الثاني في العالم ضمن المناطق الأكثر تيسيرا لأنشطة الأعمال. وذلك كما يظهر على مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. مازالت البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي تمثل أكثر البيئات تيسيرا لأنشطة الأعمال.
- تتقارب بطء الممارسات الإجماعية لأنشطة الأعمال مع قيام البلدان ذات الأداء السيئ في البداية بتضييق الفجوة مع البلدان الأفضل أداء. من بين 50 بلدا طبقت أكثر الإصلاحات منذ عام 2005، كان النصب الأكبر - أو حوالي الثلث - في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.
- من بين تصنيفات الممارسات الإجماعية التي يقيسها التقرير كان هناك تقارب في المجالات المتعلقة بمدى تعقد وتكلفة الإجراءات التنظيمية (بدء النشاط، وتسجيل الملكية، وتراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، ودفع الضرائب، وإجراءات التجارة) أكبر من التقارب بين المجالات المتعلقة بقوة المؤسسات القانونية (إنفاذ العقود وأنظمة الإعسار والمعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقترض والدائن وحماية أصحاب حصص الأقلية).
- ثلثا الإصلاحات التي تقارب الألفي إصلاح والواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تركزت على الحد من تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها.
- رصد عدد متنام من الأبحاث آثار تبسيط الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على مجموعة من النواحي الاقتصادية، مثل سرعة نمو الوظائف، وتأسيس شركات جديدة بوتيرة أسرع.

إجراءات منظمة تنسم بالكفاءة. لكنها مازالت تفتقر إلى مؤسسات قانونية قوية فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. إن الممارسات الجيدة حول العالم توضح كيفية قيام الحكومات بتحسين البيئة الإجرائية في الماضي في مجالات يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (انظر الجدول 1-4 في نهاية الموجز الوافي).

ما البلدان التي تمكنت من تضيق الفجوة الإجرائية في السنة 2012/2011؟

كما يظهر في ترتيب البلدان من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. فإن البلدان العشرة التي تملك أكثر الإجراءات الحكومية تيسيرا لأنشطة الأعمال هي سنغافورة وهونغ كونغ (الصين) ونيوزيلندا والولايات المتحدة والدنمارك والنرويج والمملكة المتحدة وكوريا وجورجيا وأستراليا (الجدول 1-1). وتصدر سنغافورة الترتيب العالمي للسنة السابعة على التوالي.

ولا يعني أن بلدا ما يحتل المركز الأول على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أن ذلك البلد يحتل المركز الأول في جميع المؤشرات الإجرائية العشرة الواردة في هذا القياس العام. فترتيبات سنغافورة تتراوح من 1 على مؤشر التجارة عبر الحدود إلى 36 على مؤشر تسجيل الملكية. ويبلغ متوسط ترتيباتها الثلاثة الأولى (على مؤشرات التجارة عبر الحدود والحصول على تراخيص البناء وحماية المستثمر) 2. في حين أن متوسط ترتيباتها الثلاثة الأخيرة (على مؤشرات تسجيل الملكية والحصول على الائتمان وإنفاذ العقود) هو 20. وبالمثل، فإن متوسط الترتيبات الثلاثة الأولى لجواتيمالا (على مؤشرات الحصول على الائتمان وتسجيل الملكية وتوصيل الكهرباء) هو 22. في حين أن متوسط ترتيباتها الثلاثة الأخيرة (على مؤشرات دفع الضرائب وحماية المستثمر وبدء النشاط التجاري) هو 151. وعلى ذلك ففي حين أن الترتيب على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضا تشتت الكفاءة الإجرائية عبر مختلف المؤشرات التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل 1-2).

في السنة الماضية. قام 58 في المائة من البلدان التي يغطيها التقرير بتنفيذ إصلاح مؤسسي أو إجرائي واحد على الأقل ما زاد من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في المجالات التي يقيسها التقرير. وقام 23 في المائة منها بتنفيذ إصلاحات في ثلاثة مجالات أو أكثر. ومن بين البلدان الاثنين والعشرين. قفزت عشرة بلدان على معظم البلدان في الترتيب النسبي (الجدول 1-2). وحققت بلدان أخرى في هذه المجموعة تقدما

حالات الإعسار. وبالإضافة إلى ذلك. يوثق التقرير الإجراءات الحكومية المنظمة لتوظيف العاملين ولكنها غير واردة في مؤشرات الترتيب الكلي هذا العام ولا في احتساب عدد الإصلاحات.

وعلى ذلك فإن البلدان التي تحتل أعلى المراكز على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ليست هي البلدان التي ليس بها أي إجراءات حكومية. بل هي البلدان التي استطاعت حكوماتها وضع قواعد تسهل المعاملات في الأسواق بدون منع تنمية القطاع الخاص بلا مبرر. وفي الأساس فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يتناول الإجراءات الحكومية الذكية المنظمة لأنشطة الأعمال - التبسيط والفائدة والقدرة على التعديل والارتباط بالواقع والشفافية - وليس بالضرورة الإجراءات الأقل عددا (انظر الشكل 1-2 في فصل "عن ممارسة أنشطة الأعمال" المتاحة على الموقع الإلكتروني).

يشتمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على نوعين من المؤشرات: المؤشرات المرتبطة بقوة المؤسسات القانونية ذات الصلة بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال والمؤشرات المرتبطة مدى تعقد العمليات الإجرائية وتكلفتها. أما المؤشرات في المجموعة الأولى فتركز على الإطار القانوني والإجرائي اللازم للحصول على الائتمان وحماية المستثمر وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. وأما المؤشرات في المجموعة الثانية فتركز على تكلفة العمليات الإجرائية وكفاءتها في مجال بدء النشاط التجاري والحصول على تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. واستنادا إلى دراسات الحالة القائمة على الوقت والحركة من منظور أنشطة الأعمال. تقيس هذه المؤشرات ما يلزم من إجراءات ووقت وتكلفة لإنجاز المعاملات وفقاً للقواعد المنظمة ذات الصلة. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. يُرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات والفصل المعنون "معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" المتاحة على الموقع الإلكتروني)

فالبلدان التي تحتل مراكز عالية على مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تربط في العادة بين الإجراءات المنظمة ذات الكفاءة وبين المؤسسات القانونية القوية التي تحمي حقوق الملكية وحقوق المستثمر (الشكل 1-1). وتتمتع البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبهامش كبير. بتوفر البيئة الأكثر ملاءمة على مستوى العالم لأنشطة الأعمال في هذين الجانبين. وتلك مناطق مثل منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وتزيد القدرة على الحصول على الائتمان مع وجود بنية تحتية سليمة للأسواق المالية. مثل المحاكم وقوانين حماية الدائنين وقوانين الإعسار وسجلات الائتمان والرهون (انظر الفصل المعنون "عن ممارسة أنشطة الأعمال" متاح على الموقع الإلكتروني).

ما هي القواعد الذكية لمؤسسات الأعمال؟

كما أن القواعد الجيدة ضرورية لتيسير حركة المرور في شوارع أي مدينة. فإنها ضرورية بنفس القدر لتيسير المعاملات التجارية. فالإجراءات الحكومية الجيدة المنظمة لأنشطة الأعمال تسمح للقطاع الخاص بالازدهار وللشركات بتوسيع شبكة معاملاتها. غير أن هذه الإجراءات المطبقة لصيانة النشاط الاقتصادي وتسهيل العمليات التجارية. إذا كانت سيئة التصميم فقد تصبح عقبة أمام ممارسة أنشطة الأعمال. فهي مثل إشارات المرور التي توضع لمنع توقف حركة المرور. إذ تصبح غير فعالة إذا بقي الضوء الأحمر مضاً لمدة ساعة كاملة. فمعظم الناس سيتجاهلون الضوء الأحمر. كما أن معظم الشركات التي تواجه إجراءات مرهقة ستحاول الالتفاف حولها كي تستطيع الاستمرار.

وقد يشكل تحقيق التوازن الصحيح في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال تحدياً. ويزداد هذا التحدي صعوبة في عالم دائم التغير. إذ يجب أن تواصل هذه الإجراءات التكيف مع الأوضاع الجديدة. وكما ينبغي تعديل أنظمة المرور عند إنشاء طريق جديد. فإن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال يجب بنفس القدر أن تتغير لتلبي المطالب الجديدة من السوق وتتكيف مع المبتكرات التكنولوجية (مثل تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأعمال التجارية).

ويشكل هذا التحدي إحدى نقاط التركيز في هذا التقرير. ومن خلال مؤشرات قياسية لمستوى الأداء في 185 بلداً. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ويتتبع ما طرأ من تغييرات في الإجراءات الحكومية المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة في 11 مجالاً طوال دورة حياتها. ويستند الترتيب العام للبلدان في هذه السنة على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى مجموعات من المؤشرات تقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية المؤثرة في 10 من هذه المجالات. وهي: بدء النشاط التجاري. واستخراج تراخيص البناء. وتوصيل الكهرباء. وتسجيل الملكية. والحصول على الائتمان. وحماية المستثمرين. ودفع الضرائب. والتجارة عبر الحدود. وإنفاذ العقود. وتسوية

الجدول 1.1 ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

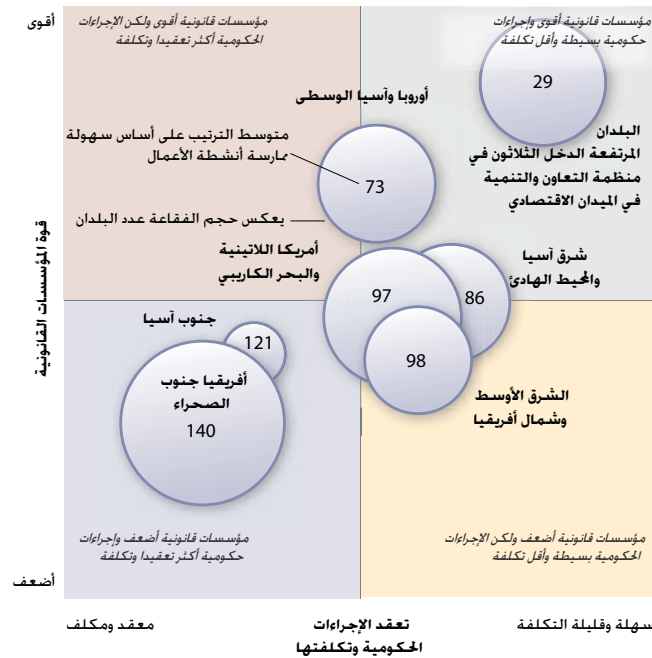
الترتيب	البلد	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	الترتيب	البلد	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	الترتيب	البلد	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	الترتيب	البلد	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013
1	سنغافورة	0	63	أنتيغوا وبربودا	0	125	هندوراس	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
2	هونغ كونغ. الصين	0	64	غانا	0	126	البوسنة والهرسك	0	2	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	2
3	نيوزيلندا	1	65	الجمهورية التشيكية	3	127	إثيوبيا	3	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
4	الولايات المتحدة	0	66	بلغاريا	1	128	إندونيسيا	1	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
5	الدانمرك	1	67	أذربيجان	0	129	بنغلاديش	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
6	النرويج	2	68	دومينيكا	1	130	البرازيل	1	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
7	المملكة المتحدة	1	69	ترينيداد وتوباغو	2	131	نيجيريا	2	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
8	جمهورية كوريا	4	70	جمهورية قبرغيز	0	132	الهند	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
9	جورجيا	6	71	تركيا	2	133	كمبوديا	2	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
10	أستراليا	1	72	رومانيا	2	134	تنزانيا	2	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
11	فنلندا	0	73	إيطاليا	2	135	الضفة الغربية وقطاع غزة	2	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
12	ماليزيا	2	74	سيشيل	0	136	ليسوتو	0	2	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	2
13	السويد	0	75	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0	137	أوكرانيا	0	3	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	3
14	أيسلندا	0	76	منغوليا	3	138	الفلبين	3	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
15	أيرلندا	2	77	جزر البهاما	0	139	إكوادور	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
16	تاوان. الصين	2	78	اليونان	3	140	سيراليون	3	2	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	2
17	كندا	1	79	بروني دار السلام	2	141	طاجيكستان	2	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
18	تايلند	2	80	فانواتو	0	142	مدغشقر	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
19	موريشيوس	2	81	سري لانكا	4	143	السودان	4	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
20	ألمانيا	2	82	الكويت	0	144	الجمهورية العربية السورية	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
21	إستونيا	0	83	مولدوفا	2	145	جمهورية إيران الإسلامية	2	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
22	المملكة العربية السعودية	2	84	كرواتيا	1	146	موزامبيق	1	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
23	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	1	85	ألبانيا	2	147	غامبيا	2	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
24	اليابان	1	86	صربيا	3	148	بوتان	3	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
25	لاتفيا	0	87	ناميبيا	1	149	ليبيريا	1	3	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	3
26	الإمارات العربية المتحدة	3	88	بربادوس	0	150	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
27	ليتوانيا	2	89	أوروغواي	2	151	مالي	2	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
28	سويسرا	0	90	جامايكا	2	152	الجزائر	2	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
29	النمسا	0	91	الصين	2	153	بوركينافاسو	2	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
30	البرتغال	3	92	جزر سليمان	0	154	أوزبكستان	0	4	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	4
31	هولندا	4	93	غواتيمالا	1	155	بوليفيا	1	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
32	أرمينيا	2	94	زامبيا	1	156	توغو	1	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
33	بلجيكا	0	95	ملديف	0	157	ملاوي	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
34	فرنسا	0	96	سانت كيتس ونيفيس	0	158	جزر القمر	0	2	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	2
35	سلوفينيا	3	97	الغرب	1	159	بوروندي	1	4	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	4
36	قبرص	1	98	كوسوفو	2	160	سان تومي وبرنسيبي	2	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
37	شيلي	0	99	فيينام	1	161	الكاميرون	1	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
38	إسرائيل	1	100	غرينادا	1	162	غينيا الاستوائية	1	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
39	جنوب أفريقيا	1	101	جزر مارشال	0	163	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0	3	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	3
40	قطر	1	102	مالطا	0	164	سورينام	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
41	بورتوريكو (الولايات المتحدة)	1	103	باراغواي	0	165	العراق	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
42	البحرين	0	104	بابوا غينيا الجديدة	0	166	السنتغال	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
43	بيرو	2	105	بليز	1	167	موريتانيا	1	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
44	إسبانيا	2	106	الأردن	0	168	أفغانستان	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
45	كولومبيا	1	107	باكستان	0	169	تيمور الشرقية	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
46	الجمهورية السلوفاكية	4	108	نيبال	0	170	غابون	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
47	عمان	1	109	جمهورية مصر العربية	0	171	جيبوتي	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
48	المكسيك	2	110	كوستاريكا	4	172	أنغولا	4	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
49	كازاخستان	3	111	بالاو	0	173	زيمبابوي	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
50	تونس	0	112	الاخاد الروسي	2	174	هايتي	2	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
51	الجيل الأسود	2	113	السلفادور	1	175	بنن	1	4	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	4
52	رواندا	2	114	غيانا	0	176	النيجر	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
53	سانت لوسيا	0	115	لبنان	0	177	كويت ديفوار	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
54	هنغاريا	3	116	الجمهورية الدومينيكية	0	178	غينيا	0	3	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	3
55	بولندا	4	117	كيريباس	0	179	غينيا - بيساو	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
56	لكسمبرغ	0	118	الجمهورية اليمنية	0	180	جمهورية فنزويلا البوليفارية	0	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
57	ساموا	0	119	نيكاراغوا	0	181	جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
58	بيلاروس	2	120	أوغندا	1	182	إريتريا	1	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
59	بوتسوانا	1	121	كينيا	1	183	جمهورية الكونغو	1	2	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	2
60	فيجي	1	122	الرأس الأخضر	0	184	تشاد	0	1	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	1
61	بنما	3	123	سوازيلند	1	185	جمهورية أفريقيا الوسطى	1	0	الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	0
62	تونغ	0	124	الأرجنتين	0			0		الإصلاحات في تقرير الأعمال 2013	

ملحوظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2012. والدرجة في جداول البلدان. فترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو متوسط ترتيبه المثني في المجالات العشرة المدرجة في الترتيب العام لهذه السنة. علماً بأن عدد الإصلاحات يستبعد الإصلاحات التي أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 1-1 البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تربط بين كفاءة الإجراءات المنظمة وقوة المؤسسات القانونية

متوسط ترتيب كل منطقة طبقاً لمجموعات المؤشرات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال



ملحوظة: تشير "قوة المؤسسات القانونية" إلى متوسط الترتيب في مجالات الحصول على الائتمان، وحماية المستثمر، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، ويشير "تعقيد الإجراءات الحكومية وتكلفتها" إلى متوسط الترتيب في مجالات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أقل على الترتيب العالمي لأنها كانت بالفعل تحتل مراتب عالية. وبلدان اثنان منها هما كوريا ونيوزيلندا. ويأتي كل منهما في المراكز الخمسة والثلاثين الأولى على الترتيب العالمي. وقام كل منهما بتنفيذ إصلاحات إجرائية مما سهل من ممارسة أنشطة الأعمال في 4 مجالات يقيسها التقرير.

وتقع أربعة بلدان من البلدان العشرة التي حققت أكبر تحسن في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وهي المنطقة التي كانت تضم أيضاً أكبر عدد من الإصلاحات الإجرائية لكل بلد في السنة الماضية. وأربعة بلدان من البلدان العشرة هي من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ومن بين البلدان الباقية هناك بلد واحد منخفض الدخل و3 من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل وبلدان اثنان من البلدان المرتفعة الدخل. ولأول مرة منذ سبع سنوات، يأتي بلد من جنوب آسيا، هو سري لانكا، ضمن أكثر البلدان تحسناً في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

وحققت ثمانية من البلدان العشرة تحسناً في بدء النشاط التجاري. وقامت ثلاثة بلدان هي كازاخستان ومنغوليا وأوكرانيا بتخفيض أو إلغاء الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس

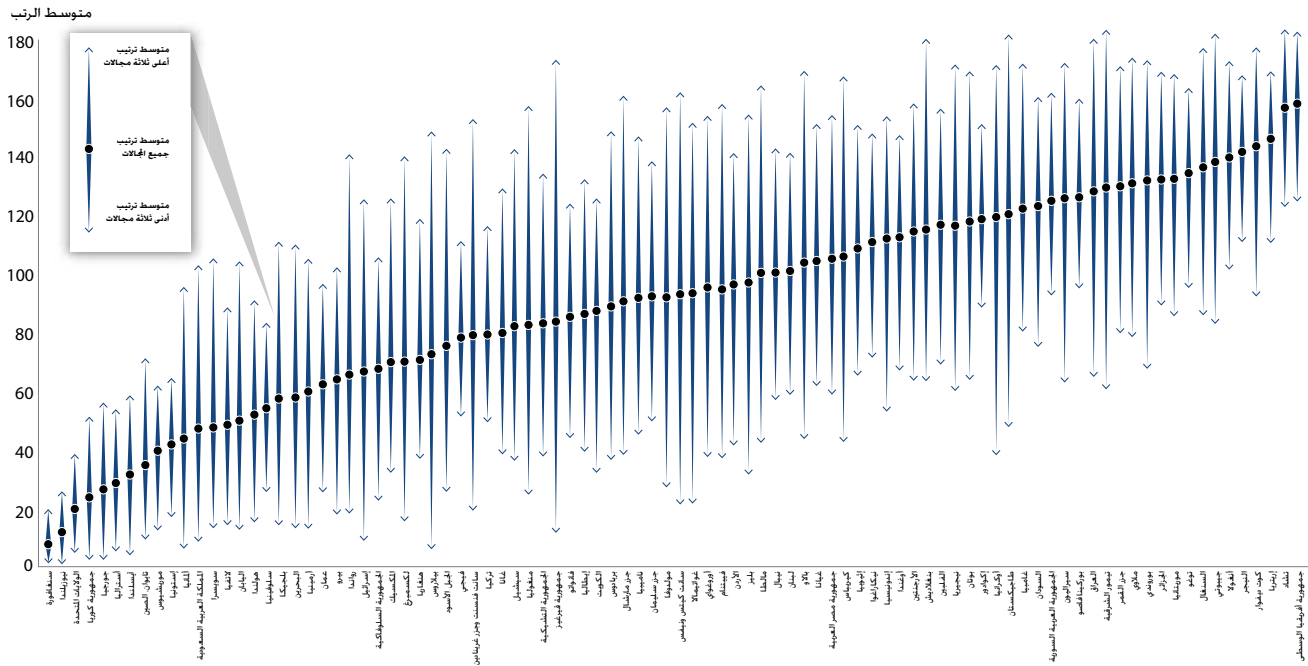
الجدول 1-2 البلدان العشرة التي حققت أكبر تحسن في 3 أو أكثر من مجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2011/2012

الترتيب	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	الإصلاحات التي تجعل ممارسة الأعمال أكثر سهولة									
		بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
1	بولندا	55	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	سري لانكا	81	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	أوكرانيا	137	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4	أوزبكستان	154	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5	بوروندي	159	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	كوستاريكا	110	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	منغوليا	76	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8	اليونان	78	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9	صربيا	86	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
10	كازاخستان	49	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

ملحوظة: يتم ترتيب البلدان على أساس عدد الإصلاحات وتأثيرها في تحسين ترتيبها من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 3 أو أكثر من المجالات العشرة المدرجة في الترتيب العام. أما الإصلاحات التي أدت إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال فتُخصم من إجمالي عدد الإصلاحات التي أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال. ثانياً، يقوم التقرير بترتيب تلك البلدان على أساس مركزها بالنسبة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام السابق. ولا يتم احتساب الزيادة في ترتيب بلد ما باستخدام الترتيب المنشور العام الماضي بل باستخدام ترتيب مقارن لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012 الذي يستعرض تأثيرات العوامل الأخرى. مثل ضم بلدين جديدين هذا العام إلى العينة وهما باربادوس ومالطا. ويتحدد اختيار البلدان الأكثر تحسناً في مراكزها بأفضل تحسين في المراكز. وذلك من بين البلدان التي طبقت ثلاثة إصلاحات على الأقل.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 1-2 البيئة الإجرائية في بلد ما قد تكون أكثر تيسيرا لأنشطة الأعمال في بعض المجالات، وأقل تيسيرا في البعض الآخر



ملحوظة: الترتيبات الواردة هي الترتيبات المدرجة في المجالات العشرة التي يغطيها التقرير الواردة في الترتيب العام لهذه السنة من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. الشكل لأغراض توضيحية فقط، ولا يتضمن جميع البلدان التي يغطيها تقرير هذا العام وعددها 185 بلدا. انظر جداول البلدان للاطلاع على المراكز في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وكل مؤشر من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال لجميع البلدان.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

تحسين بيئتها الإجرائية بوتيرة أسرع في العام الماضي عما كان عليه الحال في جميع السنوات الست الماضية. فقد عجلت من وتيرة إصدار تراخيص البناء عن طريق تحويل عملية الموافقات على التخطيط من البلدية إلى شركات موثقة خاصة. ودعمت من حماية المستثمر باشتراط زيادة مستوى الإفصاح وطبقت عملية جديدة لإعادة التأهيل بعد التفليسة وذلك بهدف تعزيز إنقاذ الشركات المتعثرة.

وقامت كوستاريكا، البلد الوحيد من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ضمن مجموعة العشرة، بتطبيق تعديلات تنظيمية في 4 مجالات يقيسها التقرير. فقد طبقت أسلوبا يستند إلى المخاطر لمنح الموافقات الصحية للشركات الجديدة وأنشأت نظاما إلكترونيا للموافقات في مجال إصدار تراخيص البناء. وضمنت كوستاريكا أيضا حق المقترض في فحص بياناته الشخصية وزادت من سهولة دفع الشركات المحلية الضرائب بتطبيق نظام دفع إلكتروني للضرائب البلدية.

وزادت بلدان أربعة من سهولة تسجيل الملكية. فقد زادت بولندا من كفاءة إنجاز طلبات التسجيل عن طريق سلسلة من المبادرات في السنوات الأخيرة. وشملت هذه السلسلة إنشاء منطقتين جديدتين للتسجيل في وارسو. وتطبيق نظام جديد لإدارة العبء الإداري في العام الماضي لعمليات تسجيل الأراضي والرهن ومواصلة تحويل المستندات إلى الشكل الرقمي.

وقامت خمسة بلدان بتحسينات في مجال الحصول على الائتمان. فقد ضمنت كوستاريكا ومنغوليا وأوزبكستان حق المقترض في الاطلاع على بياناته الائتمانية الشخصية. وأنشأت سري لانكا سجلا إلكترونيا للرهن يمكن البحث خلاله وأصدرت قواعد تنظيمية لتشغيله. وعززت كازاخستان من حقوق الدائنين المضمونين في إجراءات التفليسة.

وقامت اليونان، مدفوعة بأسباب من بينها أزماتها الاقتصادية، بتطبيق إصلاحات تنظيمية في ثلاثة مجالات يقيسها التقرير، ما أدى إلى

الشركات. وتحولت سري لانكا إلى الأنظمة الإلكترونية لتسجيل العاملين ما عجل من وتيرة التسجيل. وألغت بوروندي ثلاثة اشتراطات لتوثيق مستندات الشركات. ونشر معلومات عن الشركات الجديدة في إحدى الصحف. وتسجيل الشركات الجديدة لدى وزارة التجارة والصناعة.

وقامت خمسة بلدان من بين العشرة بتيسير تسوية حالات الإعسار. وتمكن بلدان اثنان من بين البلدان الخمسة من تدعيم أنظمتها لإنفاذ العقود. واستطاعت صربيا تدعيم عملية الإعسار بتطبيق نظام المحضر الخاص بما يمنع الطعن في قرار المحكمة بشأن اقتراح التنفيذ والتعجيل بوتيرة الخدمة واعتماد نظام للتسجيل الإلكتروني العام للإنذارات. وزاد نظام المحضر الخاص الجديد أيضا من كفاءة إنفاذ العقود. وطبقت بولندا قانونا جديدا للإجراءات المدنية. إلى جانب زيادة عدد القضاة وخفض الوقت المطلوب لإنفاذ عقد تجاري. وزادت بولندا أيضا من سهولة تسوية حالات الإعسار بتحديث شروط التوثيق لرفع دعوى تفليسة.

الوقت وذلك بإظهار مدى اقتراب بلد ما من "الحد الأعلى للأداء". وهو ما يعرض أفضل أداء على كِل من مؤشرات التقرير في جميع البلدان والسنوات التي يغطيها التقرير منذ عام 2005. ويتراوح المقياس من صفر إلى 100. حيث 100 هو أفضل أداء. ولذلك فالدرجات المرتفعة تشير إلى نظام إدارتي للأعمال أكثر كفاءة (للاطلاع على عرض مفصل للمنهجية، انظر الفصل الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء المتاحة على الموقع الإلكتروني).

ويظهر التحليل المستند إلى مدى الاقتراب من الحد الأعلى للاداء أن عبء التنظيم تراجع منذ عام 2005 في المجالات التي يقيسها التقرير. فالبالدان التي يغطيها التقرير منذ ذلك العام وعددها 174 بلدا قد اقتربت الآن من الحد الأعلى للاداء في الممارسة الإجرائية (الشكل 4-1). وفي عام 2005، كانت هذه البلدان تسجل 46 نقطة مئوية من الحد الأعلى من الاداء في المتوسط. مع تسجيل أعلى البلدان أداء 10 نقاط مئوية وأقلها 74 نقطة مئوية. والآن فإن هذه البلدان تسجل 40 نقطة مئوية من الحد الأعلى من الاداء في المتوسط. مع تسجيل أعلى البلدان أداء 8 نقاط مئوية وأقلها 69 نقطة مئوية.

العالم تطبق تحسينات حيث قام 88 في المائة من بلدان المنطقة بتطبيق إصلاح تنظيمي أو مؤسسي واحد على الأقل لزيادة تيسير أنشطة الأعمال. وقام 67 في المائة منها بتطبيق إصلاحين اثنين على الأقل (الشكل 1-3). وقد بقيت هذه المنطقة نشيطة طوال السنين التي غطاها التقرير. إذ طبقت 397 إصلاحا مؤسسيا وتنظيميا منذ عام 2005. ويعكس جزء واحد على الأقل من هذا الاتجاه نحو الإصلاح التنظيمي جهود بلدان المنطقة التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 لمواصلة تضيق الفجوة في الكفاءة الإجرائية بينها وبين الأعضاء الأوائل في الاتحاد الأوروبي. وكذلك جهودا مماثلة فيما بين البلدان التي تجري حاليا مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ما البلدان التي تمكنت من تضيق الفجوة على المدى الطويل؟

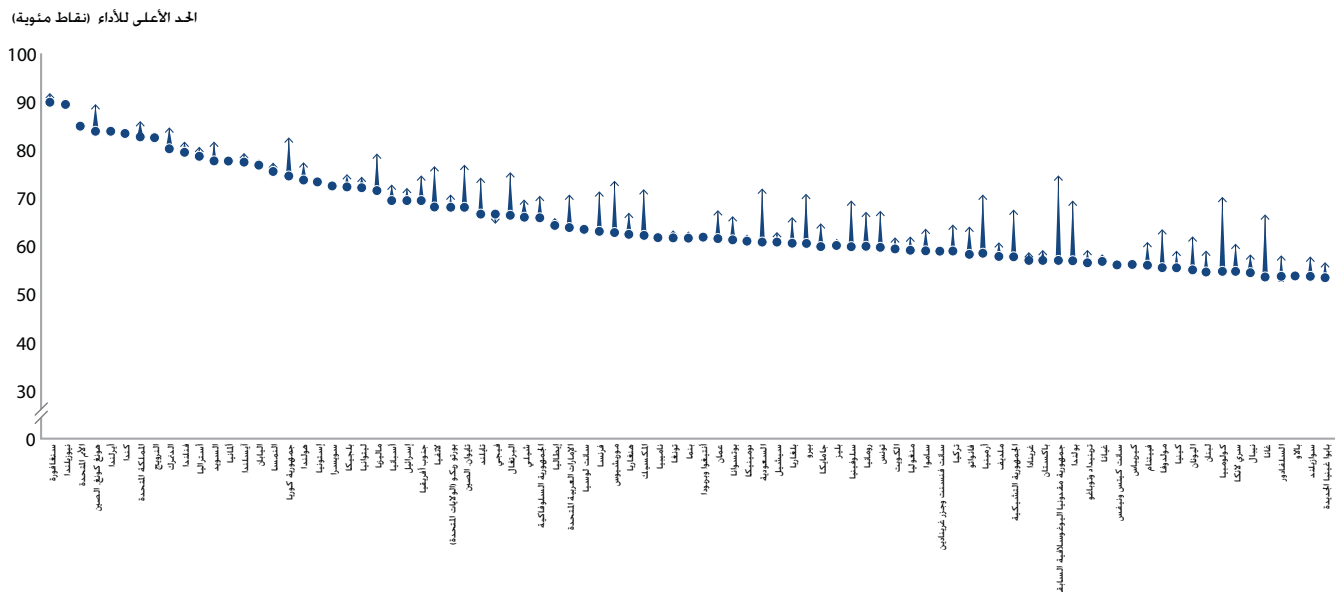
استكمالا لترتيب مراكز البلدان في مجال
تيسير أنشطة الأعمال. طبق تقرير العام الماضي
مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء. وهو
مقياس مطلق لدى كفاءة الإجراءات الحكومية
المنظمة لأنشطة الأعمال. ويساعد هذا المقياس
في تقييم مدى حسن البيئة الإجرائية لأصحاب
الأعمال المحليين من حيث القيمة المطلقة مرور

وفي حين أن هذه البلدان العشرة قامت بتحسينات في معظم مجالات تيسير أنشطة الأعمال. فهي لم تكن البلدان الوحيدة التي طبقت تحسينات في مجالات يقيسها التقرير في 2011/2012. وقام بذلك 108 بلدان وذلك عن طريق تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية. وفي السنوات التي تلت إصدار التقرير الأول عام 2003، قام 180 بلداً من بين 185 بلداً تغطيتها تقارير ممارسة أنشطة الأعمال بتحسينات في مجال واحد على الأقل من هذه المجالات. من خلال ما يقرب مجموعه من 2000 إصلاح.

وفي سنة 2012/2011 كان بدء النشاط التجاري هو المجال الأكثر إصلاحا. وفي السنوات الثماني الماضية، حظيت عملية بدء النشاط التجاري باهتمام من صانعي السياسات أكبر مما حظي به أي مجال آخر في تنظيم أنشطة الأعمال التي يقيسها *التقرير*. وذلك من خلال 368 إصلاحا في 149 بلدا. وأدت هذه الجهود حول العالم إلى خفض متوسط الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري من 50 يوما إلى 30 يوما وخفض متوسط التكلفة من 89 في المائة من نصيب الفرد من الدخل إلى 31 في المائة.

وفي العام الماضي، كانت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى مرة أخرى هي أكبر منطقة في

الشكل 1-4 جميع البلدان تقريبا أقرب للحد الأعلى من الأداء في الممارسات الإجرائية اليوم عما كانت عليه عام 2005



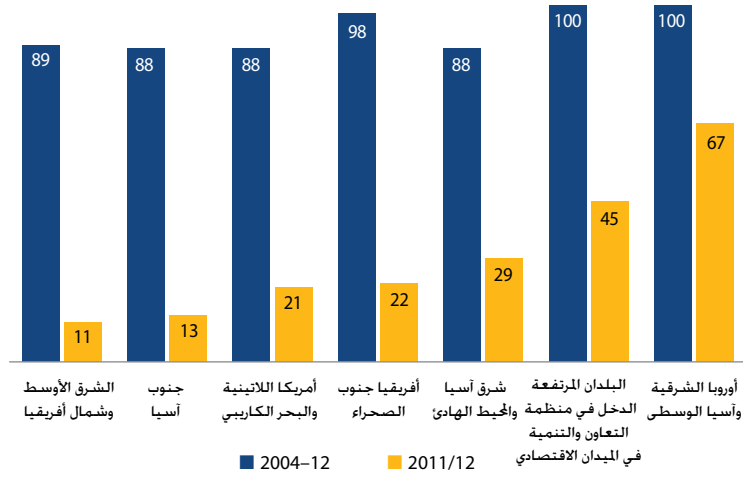
ملحوظة: ويظهر مقياس الاقتراب من الحد الأعلى من الأداء مدى ابتعاد بلد ما في المتوسط عن أفضل أداء حققه أي بلد على أي من مؤشرات التقرير منذ عام 2005. ويتراوح المقياس من صفر إلى 100، حيث 100 هو أفضل أداء (الحد الأعلى للبلاد). وتشير البيانات إلى النتائج التي تخص 174 بلدا وردت في تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* 2006 (2005). وتمت إضافة 11 بلدا آخر في سنوات لاحقة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

مؤسسية وإجرائية في المتوسط. ونفذت البلدان في كل من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة جنوب آسيا حوالي 8 إصلاحات. ومع تسجيل منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى وتيرة سريعة في التحسن أُنحت لها جُاوز منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ لتحل المركز الثاني بوصفها أفضل منطقة ملائمة لأنشطة الأعمال وفقاً لمؤشرات التقرير.

لكن التباين داخل المناطق كبير. ففي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على سبيل المثال، نفذت كولومبيا 25 إصلاحاً مؤسسياً وإجرائياً في السنوات الثماني الماضية، في حين أن سورينام لم تنفذ أي إصلاح. وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، نفذت فييتنام 18 إصلاحاً في حين لم تنفذ كيريباتي أي إصلاح. وفي عدد قليل من البلدان (مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وزيمبابوي) تدهورت بيئة الأعمال لأن الإجراءات زادت من مدى تعقيد العمليات الإجرائية وتكلفتها، أو أدت إلى تقييد حقوق الملكية وحماية المستثمر. وداخل الاتحاد الأوروبي، قامت أربعة بلدان بجنوب أوروبا بتسريع وتيرة الإصلاح الإجرائي مؤخراً (الإطار 2-1).

الشكل 1-3 شرق أوروبا وآسيا الوسطى كانت تضم أكبر عدد من البلدان التي طبقت إصلاحات على الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 2012/2011

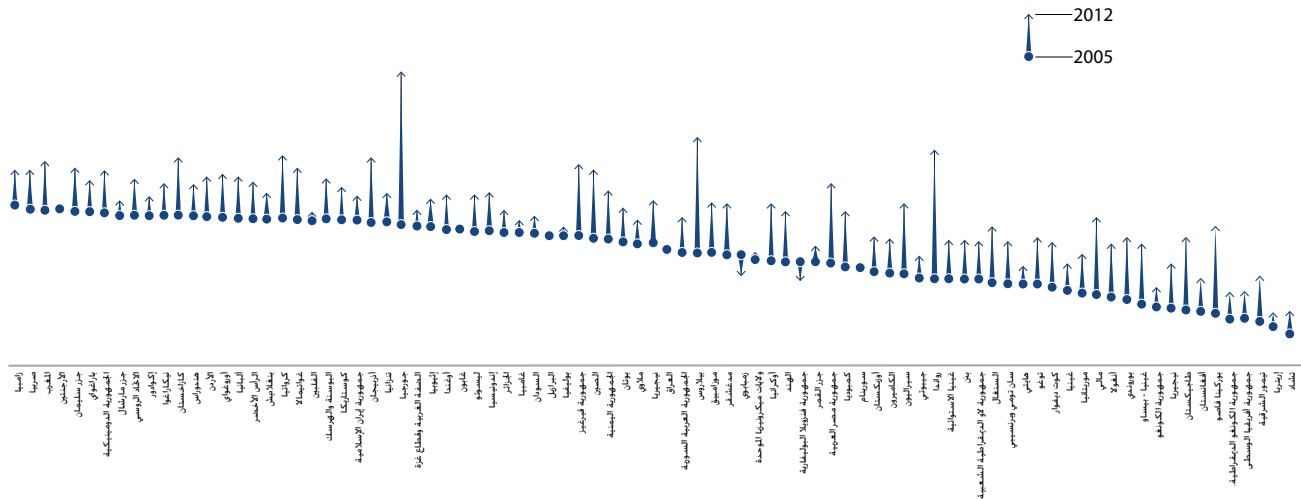
نسبة البلدان التي طبقت إصلاحين اثنين على الأقل أسفرا عن تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال



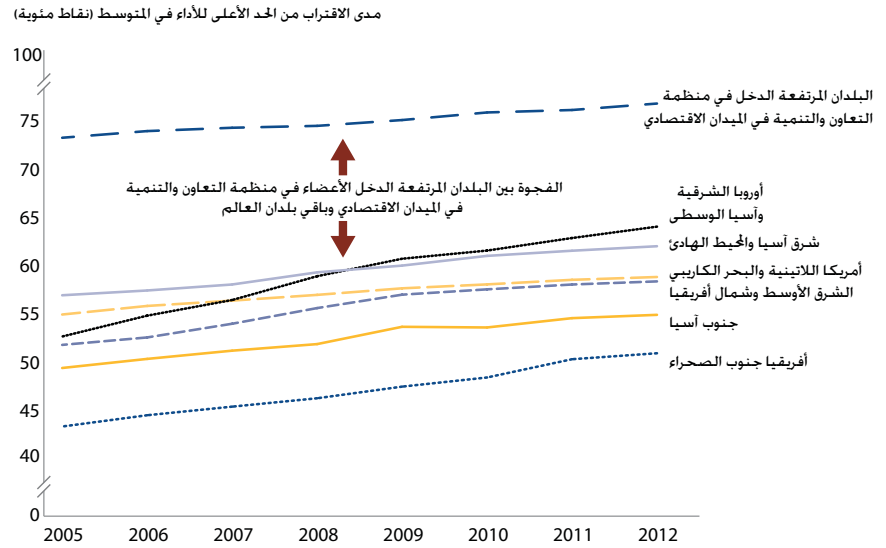
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أكثر المناطق التي قامت بذلك بعد أن طبقت 17 إصلاحاً مؤسسياً وإجرائياً لكل بلد منذ عام 2005 (الشكل 1-5). ونفذت البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 9 إصلاحات

البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الأقرب للحد الأعلى للأداء في المتوسط. لكن مناطق أخرى تعمل أيضاً على تضيق الفجوة. فمنطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى هي



الشكل 5-1 ممارسة أنشطة الأعمال أكثر يسرا الآن عما كانت عليه عام 2005، وبخاصة في شرق أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء



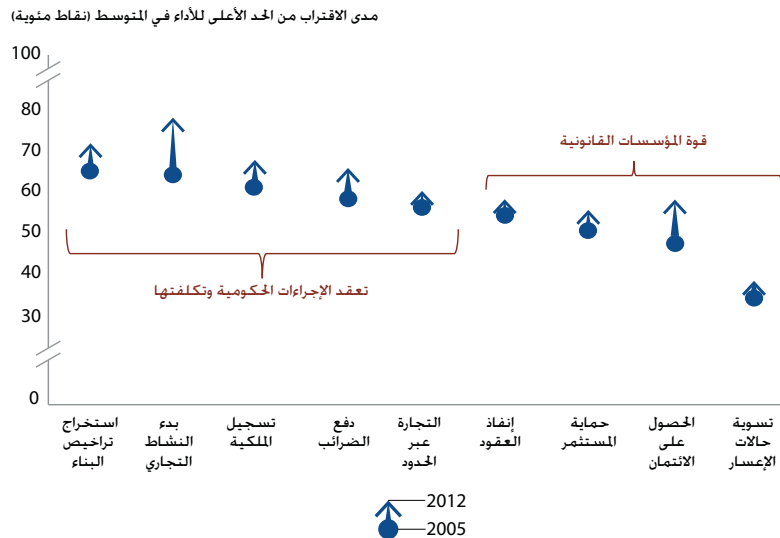
تم تطبيق تحسينات في جميع مجالات الإجراءات التي يقيسها التقرير بين عامي 2005 و2012. لكن الحكومات تركز على الأرجح في جهودها الإصلاحية على الحد من تعقيد العمليات الإجرائية وتكلفتها. وهو التركيز في 1227 إصلاحا سجلها التقرير منذ عام 2005، أكثر مما تركز على تدعيم المؤسسات القانونية. وهو التركيز في حوالي 600 إصلاح (الشكل 6-1).

إن تحسين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال يمثل مهمة صعبة. والقيام بذلك بمرور الوقت هو مهمة أكثر صعوبة. ومع ذلك فقد حققت بعض البلدان نجاحا ملموسا في القيام بذلك منذ عام 2005 (الجدول 3-1). ويبرز قليل من هذه البلدان داخل مناطقها: جورجيا ورواندا وكولومبيا والصين وبولندا.

تحتل جورجيا المركز الأول بين أعلى البلدان تطبيقا للتحسينات منذ عام 2005 سواء في شرق أوروبا وآسيا الوسطى أو على مستوى العالم. وتطبيق 35 إصلاحا مؤسسيا وإجرائيا منذ عام 2005، قامت جورجيا بتحسينات في جميع المجالات التي يقيسها التقرير. وفي ذلك العام المنصرم وحده، طبقت تحسينات في 6 مجالات. وكمثال واحد فقط، زادت جورجيا من تيسير التجارة عبر الحدود بإنشاء مناطق التخليص الجمركي في مدن مثل تبليس وبوتي. وتعمل هذه المنافذ للتخليص الجمركي طوال اليوم وكل يوم. للسماح للتجار بتقديم المستندات الجمركية واستكمال النماذج في مكان واحد. ودعمت جورجيا أيضا من نظام المعاملات المضمونة. ويسمح تعديل جديد للقانون المدني بأن تغطي فوائد الضمان منتجات أحد الأصول المستخدم رهنا وحصيلته وإحلاله.

وانفردت جورجيا أيضا باتباع مسار متوازن نسبيا للإصلاحات الإجرائية. وتستهدف بلدان كثيرة تحسين بيئتها الإجرائية بالحد من مدى تعقد المعاملات الإجرائية وتكلفتها (في مجالات مثل بدء النشاط التجاري). وقد تنتقل لاحقا إلى إصلاحات تعزز من المؤسسات القانونية ذات الصلة بالإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال (في مجالات مثل الحصول على الائتمان). ومثل هذه في العادة تحديا أكبر وأحيانا تتطلب تعديلات لتشريعات

الشكل 6-1 تركزت جهود الإصلاح على مستوى العالم على الحد من تعقيد العمليات الإجرائية وتكلفتها أكثر مما تركزت على تدعيم المؤسسات القانونية



الجدول 1-3 البلدان الخمسون التي استطاعت تحقيق أكبر زيادة في الاقتراب من الحد الأعلى للاداء منذ عام 2005

الترتيب	البلد	المنطقة	التحسين (نقاط مئوية)
1	جورجيا	أوروبا وآسيا الوسطى	31.6
2	رواندا	أفريقيا جنوب الصحراء	26.5
3	بيلاوس	أوروبا وآسيا الوسطى	23.5
4	بوركينافاسو	أفريقيا جنوب الصحراء	18.5
5	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	أوروبا وآسيا الوسطى	17.4
6	جمهورية مصر العربية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	16.3
7	مالي	أفريقيا جنوب الصحراء	15.8
8	كولومبيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	15.3
9	طاجيكستان	أوروبا وآسيا الوسطى	15.2
10	جمهورية فيرنغيز	أوروبا وآسيا الوسطى	14.8
11	سيراليون	أفريقيا جنوب الصحراء	14.7
12	الصين	شرق آسيا والمحيط الهادئ	14.3
13	أذربيجان	أوروبا وآسيا الوسطى	12.9
14	كرواتيا	أوروبا وآسيا الوسطى	12.8
15	غانا	أفريقيا جنوب الصحراء	12.7
16	بوروندي	أفريقيا جنوب الصحراء	12.6
17	بولندا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	12.3
18	غينيا - بيساو	أفريقيا جنوب الصحراء	12.2
19	أرمينيا	أوروبا وآسيا الوسطى	12.2
20	أوكرانيا	أوروبا وآسيا الوسطى	12.0
21	كازاخستان	أوروبا وآسيا الوسطى	11.9
22	السنگال	أفريقيا جنوب الصحراء	11.5
23	كمبوديا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	11.1
24	أنغولا	أفريقيا جنوب الصحراء	11.0
25	موريتانيوس	أفريقيا جنوب الصحراء	10.9
26	المملكة العربية السعودية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.7
27	الهند	جنوب آسيا	10.6
28	غواتيمالا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	10.4
29	مدغشقر	أفريقيا جنوب الصحراء	10.3
30	الغرب	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.1
31	الجمهورية اليمنية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.1
32	بيرو	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	10.1
33	موزامبيق	أفريقيا جنوب الصحراء	10.0
34	الجمهورية التشيكية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	9.8
35	نيصور الشرقية	شرق آسيا والمحيط الهادئ	9.7
36	كوت ديفوار	أفريقيا جنوب الصحراء	9.5
37	توغو	أفريقيا جنوب الصحراء	9.5
38	سلوفينيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	9.5
39	المكسيك	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	9.4
40	النيجر	أفريقيا جنوب الصحراء	9.4
41	نيجيريا	أفريقيا جنوب الصحراء	9.0
42	البرتغال	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	9.0
43	جزر سليمان	شرق آسيا والمحيط الهادئ	8.9
44	أوروغواي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	8.8
45	الجمهورية الدومينيكية	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	8.8
46	تايبان - الصين	شرق آسيا والمحيط الهادئ	8.8
47	سان تومي وبرنسيبي	أفريقيا جنوب الصحراء	8.7
48	فرنسا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	8.6
49	البوسنة والهرسك	أوروبا وآسيا الوسطى	8.4
50	ألبانيا	أوروبا وآسيا الوسطى	8.3

ملحوظة: يستند ترتيب المراكز إلى الفرق المطلق لكل بلد بين مدى اقترابه من تحقيق الحد الأعلى للاداء منذ عام 2005 وبين مدى اقترابه عام 2012. وتشير البيانات إلى النتائج التي تخص 174 بلدا وردت في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006 (2005). وبمت إضافة 11 بلدا آخر في سنوات لاحقة. ويظهر مقياس الاقتراب من الحد الأعلى من الاداء مدى ابتعاد بلد ما في المتوسط عن أفضل أداء حققه أي بلد على أي من مؤشرات التقرير منذ عام 2005. ويتراوح المقياس من صفر إلى 100. حيث 100 هو أفضل أداء (الحد الأعلى للاداء). .

للمصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإطار 1-2 الاختلالات المالية والإصلاح الإجمالي في جنوب أوروبا

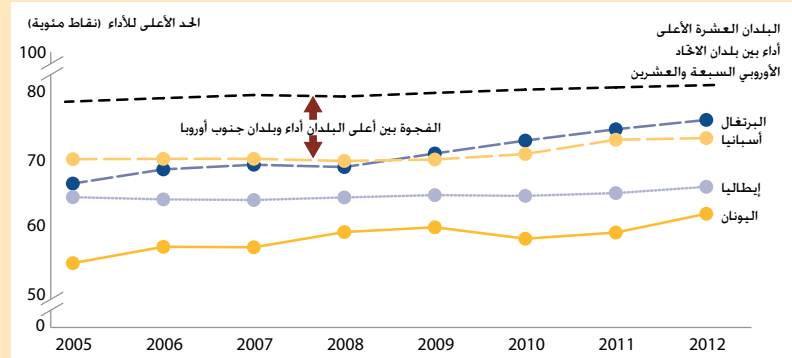
أسهمت الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 في ارتفاع سريع بمستويات الدين العام في البلدان المرتفعة الدخل. وأدى الركود إلى انخفاض الحصيلة الضريبية وأجبر الحكومات على زيادة الإنفاق لتخفيف آثار الأزمة. واستخدمت الحكومات المختلفة حافز القطاع العام لتخفيف أثر التراجع الحاد في الإنتاج. واضطر الكثير منها أيضا إلى التدخل لتدعيم المراكز المالية للبنوك التجارية وتعزيز القطاعات الصناعية التي تضررت ضررا شديدا على وجه الخصوص من الأزمة. وأسهم تدهور أوضاع المالية العامة في سياق ضعف الطلب العالي في زيادة إحجام المستثمرين عن تحمل المخاطر. مما أدى إلى زيادة تعقيد إدارة المالية العامة في كثير من البلدان. وخاصة البلدان التي تعاني بالفعل من ارتفاع مستوى الدين أو التنامي السريع في العجز.

وكانت اليونان وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا من بين أشد البلدان تأثرا بالأزمة وما صاحبها من ضغوط في الأسواق. وإدراكا من السلطات في هذه البلدان بأن استئناف النمو الاقتصادي هو الأساس للعودة إلى وضع مستدام للمالية العامة. فقد خركت لتطبيق إصلاحات واسعة النطاق.

وكان إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال جزءا لا يتجزأ من هذه الخطط. كما توضح بيانات التقرير. وفي حين أن اليونان كانت من البلدان العشرة التي حققت أكبر تحسينات في مدى سهولة أنشطة الأعمال في العام الماضي. فإن البلدان الثلاثة الأخرى حققت أيضا خطوات كبيرة. فقد زادت إيطاليا من سهولة توصيل الكهرباء وتسجيل الملكية. وقامت البرتغال بتبسيط إصدار تراخيص البناء. وعمليات الاستيراد والتصدير. وتسوية حالات الإعسار. وقامت أسبانيا بتسهيل التجارة عبر الحدود وعدلت من قانون الإفلاس. وأصلحت البلدان الأربعة قوانين العمل أو أنها في طريق إلى إصلاحها. وذلك بغرض زيادة المرونة في أسواق العمل.

ولا تعد إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال جديدة في هذه البلدان. فمنذ عام 2004. قامت البرتغال بتطبيق 25 إصلاحا مؤسسيا أو إجرائيا وكل من أسبانيا واليونان 17 إصلاحا وإيطاليا 14 إصلاحا. إن أثر هذه الإصلاحات ساعد هذه البلدان الأربعة على تضيق الفجوة الإجرائية في مجال أنشطة الأعمال مع أفضل البلدان أداء في الاتحاد الأوروبي (انظر الشكل).

تسريع وتيرة الإصلاح الإجمالي في جنوب أوروبا



ملاحظة: ويظهر مقياس الاقتراب من الحد الأعلى من الاداء مدى ابتعاد بلد ما في المتوسط عن أفضل أداء (الحد الأعلى للاداء) حققه أي بلد على أي من مؤشرات التقرير منذ عام 2005. ويتراوح المقياس من صفر إلى 100. حيث 100 هو أفضل أداء. والبلدان العشرة الأولى في الاتحاد الأوروبي المؤلف من 27 بلدا هي البلدان العشرة الأقرب إلى الحد الأعلى للاداء من بين الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي.

بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الرئيسية بدلا من تغيير إجراءات إدارية. واتبعت جورجيا هذا النمط بالتركيز أولا على الحد من تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها ثم تعزيز المؤسسات القانونية لاحقا. لكن من بين مجموعة من خمسة بلدان طبقت إصلاحات في المنطقة. احتلت جورجيا المركز الأول على الجانبين (الشكل 1-7).

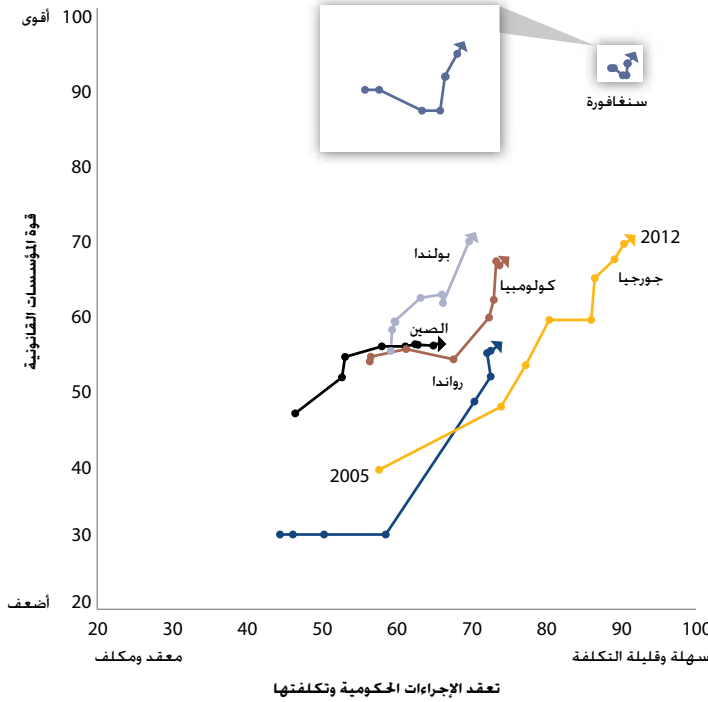
وقامت رومانيا - التي تحتل المركز الثاني ضمن أكبر البلدان تطبيقا للتحسينات على مستوى العام والمركز الأول على مستوى أفريقيا جنوب

الرئيسية بدلا من تغيير إجراءات إدارية. واتبعت جورجيا هذا النمط بالتركيز أولا على الحد من تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها ثم تعزيز المؤسسات القانونية لاحقا. لكن من بين مجموعة من خمسة بلدان طبقت إصلاحات في المنطقة. احتلت جورجيا المركز الأول على الجانبين (الشكل 1-7).

وقامت رومانيا - التي تحتل المركز الثاني ضمن أكبر البلدان تطبيقا للتحسينات على مستوى العام والمركز الأول على مستوى أفريقيا جنوب

الشكل 7-1 بلدان مختلفة اتبعت مجموعة متنوعة من مسارات الإصلاح الإداري

مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في المتوسط في مجموعات مؤشرات التقرير (نقاط مئوية)



ملحوظة: تشير قوة المؤسسات القانونية إلى متوسط الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في مجالات الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، ويشير "تعدد وتكلفة الإجراءات الحكومية" إلى متوسط الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في مجالات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود. كل نقطة تشير إلى سنة مختلفة بدءاً بعام 2005 وانتهاءً بعام 2012. ولأغراض المقارنة، يرد توضيح مدى التقدم الإصلاحي في سنغافورة وهي البلد الذي يملك أكثر الإجراءات الحكومية تيسيراً لأنشطة الأعمال للسنة السابعة على التوالي. وللتوضيح البصري تبدأ سلسلة سنغافورة بعام 2007. ويظهر مقياس الاقتراب من الحد الأعلى من الأداء مدى ابتعاد بلد ما في المتوسط عن أفضل أداء حققه أي بلد على أي من مؤشرات التقرير منذ عام 2005. ويتراوح المقياس من صفر إلى 100، حيث 100 هو أفضل أداء (الحد الأعلى للأداء).

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أي المجالات تضيق فيها الفجوة أكثر من غيرها؟

منذ عام 2005، يحدث تقارب في الممارسات الإدارية لأنشطة الأعمال في ثلثي المجالات التي يقيسها التقرير. بدء النشاط التجاري، ودفع الضرائب، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وإنفاذ العقود. ويعني هذا أن القوانين والإجراءات الحكومية في تلك المجالات أكثر تماثلاً في مختلف البلدان اليوم عما كانت عليه قبل ثماني سنوات مضت. وبشكل عام، حدث تقارب في المجالات التي يقيسها التقرير وتتعلق بمدى تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها أكبر ما حدث في المجالات المتعلقة بقوة المؤسسات القانونية.¹

للضريبة على دخل الشركات عام 2008، وانصب تركيز الهند. بعد إنشاء أول مكتب للاستعلام الائتماني عام 2004، على تبسيط الإجراءات التنظيمية والحد من تكلفتها في مجالات من بينها بدء النشاط التجاري ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود.

واحتلت خمسة بلدان من البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مراكز ضمن أفضل 50 بلداً طبقت تحسينات، وهي بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والبرتغال وفرنسا. وطبقت بولندا في العام الماضي وحده أربعة إصلاحات مؤسسية وإجرائية، ضمن الإصلاحات العشرين المسجلة لها في التقرير منذ عام 2005. فقد حسنت من عملية نقل الملكية، وزادت من تيسير دفع الضرائب عن طريق تشجيع استخدام الأساليب الإلكترونية، وخففت من الوقت اللازم لإنفاذ العقود، ودعمت من عملية تسوية حالات الإعسار.

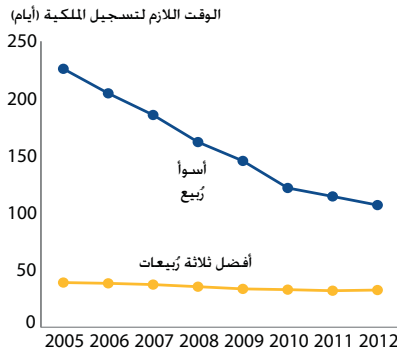
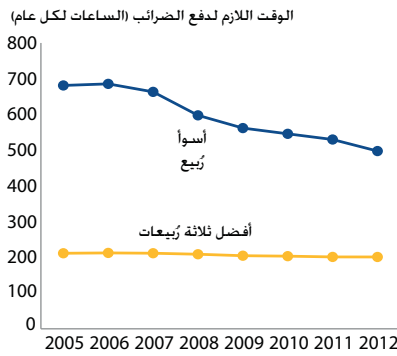
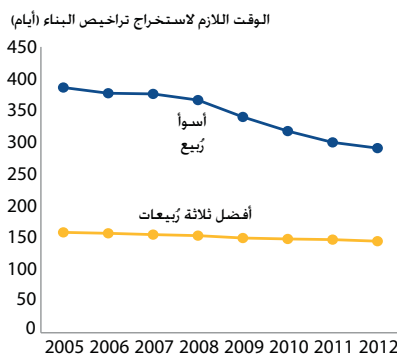
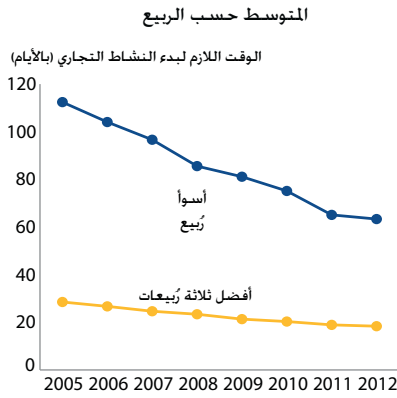
وعلى مستوى العالم، فإن البلدان على جميع مستويات الدخل تقوم بتضييق الفجوة في الحد الأعلى للأداء في المتوسط. بيد أن البلدان المنخفضة الدخل تقوم بذلك بدرجة أكبر من البلدان المرتفعة الدخل. ويعد هذا إنجازاً كبيراً. وفي حين أن ممارسات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في جميع المجموعات المنخفضة الدخل تتقارب من الممارسات السائدة في البلدان المرتفعة الدخل في المتوسط، فإن البلدان المنخفضة الدخل قللت من الفجوة بدرجة أكبر وصلت إلى 4 نقاط مئوية منذ عام 2005. واستطاعت بلدان الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل أن تضيق الفجوة بينها وبين البلدان المرتفعة الدخل بواقع 3 نقاط مئوية ومع بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بواقع نقطتين مئويتين. بيد أن استكمال هذا التقارب ما زال بعيد المنال.

وفي حين أن مصر هي أكبر بلد يطبق إصلاحات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2005، فإن ما حققته من تحسينات تركز في السنوات التي سبقت عام 2009. وفي السنوات الأربع الماضية لم يتحقق تحسن ملموس في المجالات التي يقيسها التقرير. وعلى مستوى المنطقة، كان التركيز على إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال أقل تركيزاً في العام المنصرم عنه في أي من الأعوام السابقة التي غطاها التقرير. مع تطبيق 11 في المائة فقط من البلدان إصلاحين اثنين على الأقل (الإطار 3-1).

ويرد في تقرير هذا العام أيضاً دراسة حالة عن كولومبيا، وهي البلد الأكثر تضيقاً للفجوة مع الحد الأعلى للأداء في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبين عامي 2006 و2009، انصب تركيز كولومبيا على تحسين كفاءة الإجراءات التنظيمية، مع التشديد على تسجيل الشركات والإدارة الضريبية. لكن في عام 2010 بدأت إصلاح المؤسسات القانونية، وذلك بأساليب من بينها تعزيز حماية أصحاب حصص الأقلية وتحسين نظام الإعسار.

وجاء بلدان اثنان من بلدان بريكس ضمن أفضل 50 بلداً طبقت تحسينات، وهما الصين والهند اللتان يحتل كل منهما أيضاً المركز الأول ضمن منطقتهم منذ عام 2005. فقد طبق كل منهما إصلاحات إجرائية لا سيما في السنوات الأولى من صدور التقرير. إذ وضعت الصين قانوناً جديداً للشركات عام 2005، وأنشأت وكالة جديدة للائتمان عام 2006، وأول قانون للإفلاس عام 2007، وقانوناً جديداً للملكية عام 2007، وقانوناً جديداً للإجراءات المدنية عام 2008، وقانوناً جديداً

الشكل 8-1 تقارب قوي بين مختلف البلدان منذ عام 2005



ملحوظة: يتم ترتيب البلدان في أربعات حسب الأداء عام 2005 على المؤشر الوارد. وتشير البيانات إلى النتائج التي تخص 174 بلدا وردت في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006 (2005). وتمت إضافة 11 بلدا آخر في سنوات لاحقة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

السابقة بين البلدان. واستنادا إلى قائمة من خمس سنوات لمتنلف البلدان. خلصت إحدى هذه الدراسات إلى أنه في البلدان المنخفضة الدخل التي طبقت إصلاحات لزيادة تيسير أنشطة الأعمال. زاد معدل النمو 0.4 نقطة مئوية في السنة التالية.² وتظهر الدلائل الناجمة عن التحليل المستند إلى بيانات التقرير طوال 8 سنوات واعتمادا على الدراسات السابقة أن لتحسينات في مجال دخول الشركات إلى السوق وغير ذلك من جوانب الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال أهمية في النمو العام أيضا. بيد أن إبراز مدى الأثر بطريقة لها مصداقية لهو أمر أكثر صعوبة.³

وتتقدم البحوث المعنية بأثر الإصلاحات الإجرائية بسرعة أكبر في مجال بدء النشاط التجاري. وتظهر دلائل متنامية أن تبسيط إجراءات دخول السوق يشجع على إنشاء المزيد من الشركات وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الرسمي. وقد شهدت بلدان على مختلف المستويات من الدخل وفي مختلف المناطق زيادة في عدد الشركات الجديدة بعد تطبيق هذه الإصلاحات (الشكل 9-1). وتؤكد دراسات داخل البلد الواحد على وجود ارتباط إيجابي بين تحسين تسجيل الشركات وتسجيل شركات جديدة في بلدان مثل كولومبيا والهند والمكسيك والبرتغال. وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود زيادة تتراوح بين 5 و17 في المائة في عدد الشركات الجديدة بعد إصلاح عملية تسجيل الشركات (المزيد من المناقشة. انظر الفصل المعنون "عن أنشطة الأعمال" المتاح على الموقع الإلكتروني).

ويرتبط تحسين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال والتي يقيسها التقرير أيضا بتحسين تسجيل الشركات الجديدة. ويظهر بحث يجريه التقرير باستخدام بيانات من السنوات الثماني أن خفض المسافة عن الحد الأعلى للأداء 10 نقاط مئوية يرتبط بزيادة عدد الشركات الجديدة شركة واحدة لكل 1000 شخص في سن العمل. وهي نتيجة لها أهميتها في ضوء أن المتوسط العالمي هو 3.2 شركة جديدة لكل 1000 شخص في سن العمل سنويا.⁴

وشهد مجال بدء النشاط التجاري أكبر تقارب في الممارسات الإجرائية. فمن بين 174 بلدا يغطيها التقرير منذ عام 2005. بلغ متوسط الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري في ذلك العام 112 يوما في أسوأ ربيع البلدان المرتبة حسب الأداء على هذا المؤشر. في حين بلغ 29 في المتوسط في باقي البلدان (الشكل 8-1). ومنذ ذلك الحين. وبفضل 368 إصلاحا في 149 بلدا. هبط متوسط الوقت في الربع الأسوأ إلى 63 يوما. ليقترّب من المتوسط في باقي البلدان وهو 18 يوما. ولوحظت أنماط ماثلة وإن كانت أقل قوة في مؤشرات الوقت اللازم لدفع الضرائب واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية. والإجراءات الخاصة بها. وتكلفتها.

لكن في مجالات ثلاثة كان النمط ضعيفا وفي الاتجاه المعاكس. ففي مجالات حماية المستثمر والتجارة عبر الحدود وتسوية حالات الإعسار. تباعدت الأوضاع في مختلف البلدان ولم تتقارب. ولا يعني هذا أنه في تلك المجالات الثلاثة أن متوسط البيئة الإجرائية أسوأ اليوم عما كانت عليه في 2005. فهي في الواقع أفضل (انظر الشكل 6-1). لكنه يعني أن البلدان التي كانت ضمن الاربعات الثلاثة الأفضل في توزيع هذه المجالات الثلاثة عام 2005 قد دعمت من ممارساتها ومؤسستها تدعينا أسرع ما فعلته البلدان في الربع الأسوأ.

ما هو الأثر على النتائج الاقتصادية؟

بخلاف ما يقيسه التقرير. هل كان هناك أثر لإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التي طبقتها الحكومات منذ عام 2005؟ عند العرض التحليلي لهذا السؤال. ركزت الأعداد السابقة من التقرير على تحليلات للبلدان تربط هذه الإجراءات بالمتغيرات الاقتصادية. مثل الفساد أو معدل نمو السوق غير الرسمية في البلد المعني.

ومع توفر مزيد من البيانات الآن. يمكن توسيع نطاق البحوث السابقة عن أثر الإصلاحات في المجالات التي يقيسها التقرير بمرور الوقت وربطها بعدد أكبر من النواتج الاقتصادية. وباستخدام بيانات تغطي سنوات عديدة للبلد نفسه يمكن أن يؤخذ في الاعتبار سمات البلد التي تظل ثابتة بمرور السنين عند إجراء تحليل للبلدان. وهو أمر لم يكن ممكنا في التحليلات

الإطار 3-1 الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التحديات الماثلة على الطريق

ورغم أن بلدان المنطقة حققت بعض القفزات في الحد من مدى تعقيد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها. فإن أصحاب الأعمال في أنحاء المنطقة مازالوا يعانون ضعف حماية حقوق المستثمر والملكية (انظر الشكل). ولا يزال أمام المنطقة مساحة كبيرة لتسهيل الأمور أمام الشركات المحلية حيث تحتل المركز 98 في المتوسط على مؤشر تيسير أنشطة الأعمال. وذلك من خلال زيادة الاتساق في تطبيق قواعد أكثر وضوحا وشفافية. فمن شأن هذه القواعد تسهيل نشاط القطاع الخاص وليس عرقلة في بلدان للقطاع الحكومي فيها وجود أكبر في الاقتصاد الوطني. وفي منطقة يشتد فيها الحاجة إلى تشجيع العمل الحر أكثر من أي منطقة أخرى.

ورغم كل هذه التحديات. فإن التغييرات السياسية التي حدثت في الآونة الأخيرة بالمنطقة. وهي تتسم بالسرعة والقوة وعدم التوقع واتساع نطاق تأثيراتها. تتيح فرصة فريدة للحكومات لتعالج بصورة جذرية كثيرا من المعوقات أمام تنمية القطاع الخاص والتي عانت منها المنطقة في العقود الأخيرة. إن الانتقال إلى نظام من القواعد الأكثر شفافية ومنطقية - قواعد تستطيع بدرجة أكبر الاستجابة لاحتياجات مجتمع الأعمال وتوفير الحوافز لتضييق الفجوة بين القانون كما هو مكتوب والقانون كما هو مطبق - سيقطع شوطا طويلا نحو تهينة الظروف لنمو اقتصادي أكثر عدلا ووتيرة أسرع خلق الوظائف.

عالم الأعمال بالمنطقة الفساد والممارسات المناوئة للمنافسة والغموض المحيط بالسياسات الإجرائية في صدارة مشاغلهم. وفي الوقت ذاته. فإن 60 في المائة من المسؤولين الذين تم إجراء مقابلات معهم في المنطقة ينظرون إلى القطاع الخاص باعتباره يتسم بالسلوك النفعي والفساد. وتسوق المصارف نقص الشفافية في الشركات ضمن العقبات الرئيسية أمام التوسع في منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وحاولت بعض الحكومات أن تطبق إصلاحات قوية في بيئة الأعمال في الماضي. لكن أثر جهودها كان ضعيفا بسبب نقص الالتزام الدائم والتغييرات العميقة وخطر إثارة استياء النظام القائم. والرأي الشائع هو أن أصحاب الأعمال من لهم روابط قوية فقط هم الذين يحققون نجاحا. في إشارة إلى مجموعة مزدوجة من القواعد التي تخابي في المعاملة من هم على صلة وثيقة بالنخبة الحاكمة. ويشير ذلك إلى ضرورة أن تستثمر الحكومات في هياكل الحكم وترفع من مستوى الشفافية بالتوازي مع جهودها لتحسين بيئة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. وتشير دراسة الحالة عن الشفافية في تقرير هذا العام إلى مجال واحد بوسعها أن تبدأ منه: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المناطق التي تعاني أشد القيود على الحصول على المعلومات الإجرائية الأساسية. مثل جداول الرسوم.

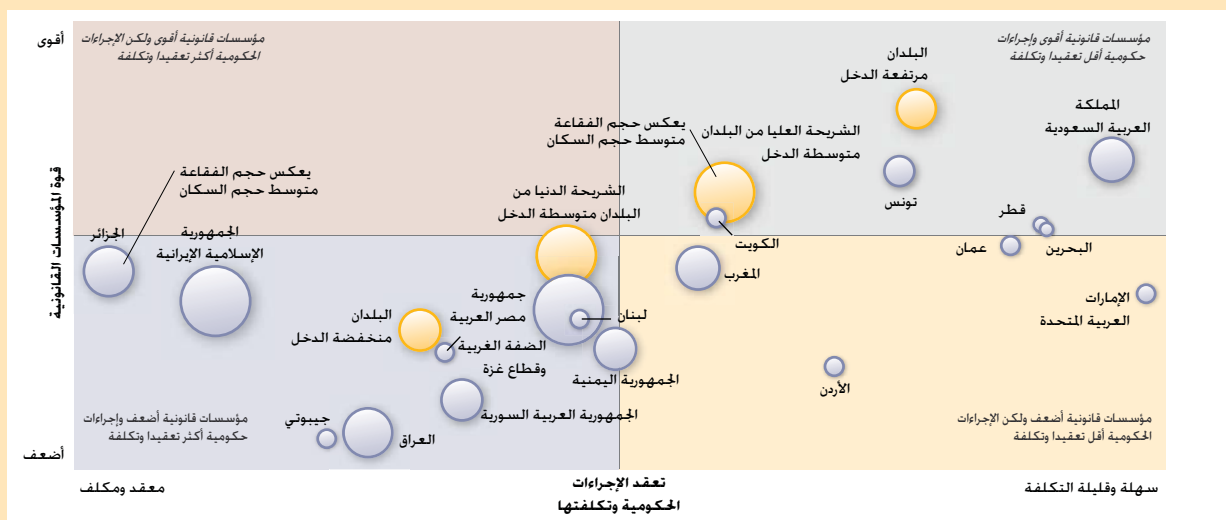
أبرزت الأعداد السابقة من التقرير الجهود الملموسة من جانب حكومات المنطقة لتحسين الإجراءات الحكومية المتعلقة بأصحاب الأعمال الحرة. لكن القوة الدافعة للإصلاح بطؤ وتيرتها منذ بداية أحداث الربيع العربي في يناير/كانون الثاني. إذ دخلت بعض البلدان في عملية انتقالية معقدة نحو أشكال من الحكم أكثر ديمقراطية. وأمام حكومات ما بعد الربيع العربي مجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ينبغي معالجتها. وقد أسفر هذا بدوره عن بطء وتيرة عملية الإصلاح عامة. حيث جاهدت الحكومات الجديدة كي يتسنى لها تعديل التحولات المهمة على الساحة السياسية والاقتصادية.

وتواجه المنطقة تحديات هيكلية قد تعوق نشاط القطاع الخاص. وقد خلقت الإجراءات التدخلية الحكومية في الماضي مزيدا من الفرص أمام مساعي تحقيق الربح وليس الأعمال الحرة. ويظهر مسح للشركات أن شركات الصناعات التحويلية وكذلك مدبريها أقدم عمرا في المتوسط عنه في المناطق الأخرى ما يشير إلى ضعف آليات دخول السوق والخروج منها. فكثافة دخول الشركات إلى الأسواق بالمنطقة هي الأضعف على مستوى العالم كله.

علاوة على ذلك. فإن المنطقة تعاني أزمة في الحكم والثقة. فالشركات لا تثق في المسؤولين والمسؤولون لا يثقون في الشركات. ويضع المديرون في

أصحاب العمل الحر في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يواجهون حماية ضعيفة نسبيا لحقوق المستثمر والملكية

متوسط الترتيب في مجموعة من مؤشرات التقرير حسب البلد ومجموعة الدخل العالمية



ملحوظة: تشير "قوة المؤسسات القانونية" إلى متوسط الترتيب في مجالات الحصول على الائتمان. وحماية المستثمر. وإنفاذ العقود. وتسوية حالات الإعسار. ويشير "تعقيد الإجراءات الحكومية وتكلفتها" إلى متوسط الترتيب في مجالات بدء النشاط التجاري. واستخراج تراخيص البناء. وتوصيل الكهرباء. وتسجيل الملكية. ودفع الضرائب. والتجارة عبر الحدود. ويعكس حجم الفقاعة عدد سكان كل بلد. وتمثل الفقاعات الرمادية متوسطات البلدان في كل مجموعة دخل. باستثناء بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعكس حجم الفقاعات الرمادية متوسط عدد السكان في كل مجموعة دخل.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

1. البنك الدولي. من الميزة إلى التنافس. فتح مغاليق النمو الذي يقوده القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (واشنطن العاصمة. البنك الدولي. 2009). كثافة دخول الشركات إلى السوق هي عدد شركات المسؤولين المدودة المسجلة حديثا لكل 1000 شخص في سن العمل (الفئة العمرية 15-64).
2. روبرتو روكا وسبيكة فارازي ورانيا خوري ودوجلاس بيرس. "وضعية إفراض البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نتائج استقصاء مشترك لآحاد البنوك العربية والبنك الدولي" (البنك الدولي. واشنطن العاصمة. وآحاد البنوك العربية. بيروت. 2010).

الجدول 1-4 الممارسات الجيدة حول العالم، حسب الموضوع الوارد في التقرير			
الموضوع	الممارسة	البلدان ^{١٥}	أمثلة
تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات	إتاحة الإجراءات على شبكة الإنترنت	106	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاضعة للصين، والكويت وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة ونيوزيلندا وسنغافورة
	لا شرط للحد الأدنى لرأس المال	91	كازاخستان، وكينيا وكوسوفو والمكسيك ومنغوليا والمغرب، وصربيا، والمملكة المتحدة
	إنشاء نظام الشباك الواحد	88	البحرين، وبوركينا فاسو، وجورجيا، وكوريا، وبيرو، وفيتنام
تسهيل استخراج تراخيص البناء	تطبيق مجموعة شاملة من قواعد البناء	135	كرواتيا وكينيا ونيوزيلندا والجمهورية اليمنية
	استخدام نظام الموافقات على البناء المستندة على تحليل المخاطر	86	أرمينيا وألمانيا وموريشيوس وسنغافورة
	إنشاء نظام الشباك الواحد	31	البحرين وشيلي وهونغ كونغ (الصين) ورواندا
تسهيل توصيل الكهرباء	تبسيط الموافقات (يحصل مرفق الكهرباء على إذن حفروا حقل الإنفاق إذا تطلب الأمر)	104*	أرمينيا والنمسا وبن وكمبوديا وجمهورية التشيك والكويت وبنما
	الشفافية في عرض تكلفة التوصيلة وإجراءاتها	103	فرنسا وألمانيا وأيرلندا وهولندا وترينداد وتوباغو
	تخفيض العبء المالي لوديعة التأمين على التوصيلات الجديدة	96	الأرجنتين والنمسا وجمهورية الفريغز ولاتفيا وموزامبيق ونيبال
	ضمان سلامة التوصيلات الداخلية بتنظيم مهنة الكهرباء بدلاً من عملية التوصيل	40	الدنمارك وألمانيا وأيسلندا واليابان وسنغافورة
	استخدام قاعدة بيانات إلكترونية للالتزامات الرهن	108	جاميكا والسويد والمملكة المتحدة
تسهيل تسجيل الملكية	إتاحة معلومات عن المساحة على شبكة الإنترنت	50	الدانمارك وليتوانيا وماليزيا
	تسريع إجراءات التسجيل	16	أذربيجان وبلغاريا وجورجيا
	رسوم ثابتة لنقل الملكية	10	نيوزيلندا والاتحاد الروسي ورواندا
تسهيل الحصول على الائتمان	الحقوق القانونية		
	السماح بإنفاذ الحقوق الضمانية خارج نطاق المحاكم	122	أستراليا والهند ونيبال وبيرو والاتحاد الروسي وصربيا وسري لانكا
	السماح بوصف عام للضمانات	92	كمبوديا وكندا وهندوراس ونيجيروا ورومانيا ورواندا وسنغافورة
	الاحتفاظ بسجل موحد	67	البوسنة والهرسك وغانا وغواتيمالا وجزر مارشال والجزر الأسود ونيوزيلندا ورومانيا
	المعلومات الائتمانية		
حماية المستثمر	نشر البيانات الخاصة بالفروض التي تقل عن 1 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي	123	البرازيل وبلغاريا وألمانيا وكينيا وماليزيا وسري لانكا وتونس
	نشر المعلومات الائتمانية الإيجابية والسلبية	105	الصين وكرواتيا والهند وإيطاليا والأردن وبنما وجنوب أفريقيا
	نشر بيانات ائتمانية مأخوذة من جاز التجزئة، أو الدائنين التجاريين، أو شركات المرافق العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية.	55	فيجي وليتوانيا ونيكاراغوا ورواندا والمملكة العربية السعودية وأسبانيا
	السماح بالاطلاع على جميع مستندات الشركة أثناء المحاكمة ^{٢٤}	73	البرازيل وموريشيوس ورواندا والولايات المتحدة
	تنظيم الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة	60	ألبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة
تسهيل دفع الضرائب	اشتراط الإفصاح التفصيلي	53	هونغ كونغ (الصين) ونيوزيلندا وسنغافورة
	السماح بالاطلاع على جميع مستندات الشركة أثناء المحاكمة	46	شيلي وأيرلندا وإسرائيل
	طلب مراجعة خارجية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة	43	أستراليا ومصر والسويد
	السماح بالاطلاع على جميع مستندات الشركة قبل المحاكمة	30	اليابان والسويد وطاجيكستان
	خديد واجبات أعضاء مجلس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة	28	كولومبيا وماليزيا والمكسيك والولايات المتحدة
تسهيل دفع الضرائب	السماح بالتقدير الذاتي للضرائب	156	الأرجنتين وكندا والصين ورواندا وسري لانكا وتركيا
	السماح بتقديم الإقرار والدفع إلكترونياً	74	أستراليا وكولومبيا والهند وليتوانيا ومالطا وموريشيوس وتونس
	فرض ضريبة واحدة لكل وعاء ضريبي	48	جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وناميبيا وباراغواي والمملكة المتحدة
تسهيل التجارة عبر الحدود	السماح بتقديم المستندات وإجازها إلكترونياً	149*	بلير وشيلي وإستونيا وباكستان وتركيا
	استخدام عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر	133	المغرب ونيجيروا وبالاو وفيتنام
	إنشاء نظام الشباك الواحد	71*	كولومبيا وغانا وكوريا وسنغافورة
تسهيل إنفاذ العقود	إتاحة إطلاع الجمهور على جميع أحكام محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية	121*	شيلي، و أيسلندا، و نيجيروا، و الاتحاد الروسي، و أوروغواي
	توفير محكمة تجارية مختصة أو دائرة تجارية متخصصة أو قاض لديه معرفة متخصصة	82	بوركينا فاسو وفرنسا وليبيريا وبولندا وسيراليون وسنغافورة
	السماح بتقديم الشكاوى إلكترونياً	19	البرازيل وكوريا وماليزيا ورواندا والسعودية
تبسيط تسوية حالات الإعسار	السماح للجان الدائنين بإبداء الرأي في القرارات الخاصة بإجراءات الإعسار	109	أستراليا وبلغاريا والفلبين والولايات المتحدة وأوزبكستان
	اشتراط توفر مؤهلات مهنية أو أكاديمية لدى مديري التفليسة بقوة القانون	107	أرمينيا وبيلاروس وكمبوديا وناميبيا وبولندا والمملكة المتحدة
	خديد الفترة الزمنية المطلوبة لأغلبية إجراءات الإعسار	94	ألبانيا وإيطاليا واليابان وكوريا وليسوتو
	توفير إطار قانوني للتسوية خارج ساحات المحاكم	82	الأرجنتين وهونغ كونغ (الصين) ولاتفيا والفلبين ورومانيا

هـ. لدى 31 بلدا نظام إلكتروني كامل لتبادل البيانات. ويتوفر نظام جزئي في 118 بلدا.

و. لدى 18 بلدا نظام الشباك الواحد الذي يربط جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة، ولا تتوفر روابط كاملة مع الهيئات الحكومية ذات العلاقة في 53 بلدا.

ز. من بين 184 بلدا شملها الاستقصاء.

أ. من بين 185 بلدا شملها الاستقصاء، ما لم يذكر خلاف ذلك..

ب. من بين 151 بلدا شملها الاستقصاء.

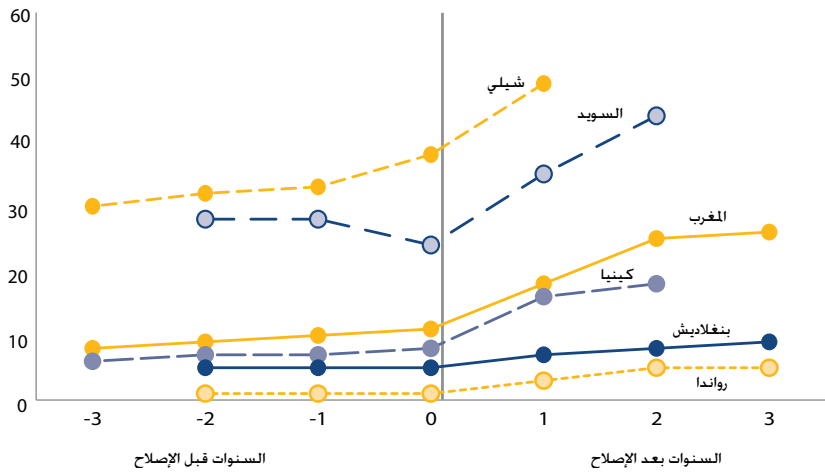
ج. الفسخ حق عودة الأطراف صاحبة الشأن إلى وضع مطابق للوضع قبل دخولها في الاتفاق.

د. من بين 181 بلدا شملها الاستقصاء.

/المصدر: - قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: بالنسبة لبدء النشاط التجاري. البنك الدولي أيضاً (2009b).

الشكل 1-9 تأسيس مزيد من الشركات الجديدة بعد تطبيق إصلاحات تزيد من سهولة بدء النشاط التجاري

عدد الشركات الجديدة (بالآلاف)



ملحوظة: جميع البلدان السنة طبقت إصلاحا من شأنه زيادة تيسير بدء النشاط التجاري كما يقبسه التقرير. تختلف سنة الإصلاح من بلد لآخر ويمثله الخط الرأسي في الشكل. بالنسبة لبنغلاديش ورواندا فإن السنة هي 2009. ولشيلي 2011. ولكينيا 2007. وللمغرب 2006. وللسويد 2010.

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي المعنية بمشاريع العمل الحر. 2012.

مع التركيز على عملية التعلم بين النظراء. ولأول مرة يعرض هذا التقرير دراسات حالة موضوعية. عن الاستثمار الأجنبي المباشر وعن الشفافية في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال.

يعيد تقرير هذا العام أيضا عرض الفصول حسب الموضوعات. لكنه يعرضها بنسق مختلف. في شكل "مذكرات موضوعية" تركز على التغيرات في البيانات عن السنة الماضية وعبر السنين التي يغطيها التقرير. وتبحث هذه المذكرات الموضوعية أيضا أبرز الإصلاحات في السنة الماضية. ويمكن الحصول على معلومات كاملة عن كل موضوع. بما في ذلك نماذج أفضل الممارسات وما يرتبط بها من بحوث. عبر الموقع الإلكتروني لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال. ويعرض الموقع أيضا القائمة الكاملة للممارسات الجيدة حسب الموضوع كما يلخصها الجدول 4-1.

وتتعلق نتيجة أخرى بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. إذ تظهر دراسة حالة واردة في تقرير هذا العام أنه رغم أن مؤشرات التقرير تقيس الإجراءات الحكومية المطبقة على الشركات المحلية. فإن البلدان التي يكون أداؤها جيدا في هذا المجال توفر أيضا بيئة إجرائية جاذبة للشركات الأجنبية. ومع استخدام بيانات لسنوات متعددة أيضا. تظهر دراسة الحالة أن البلدان الأقرب إلى الحد الأعلى للأداء في الممارسات الإجرائية تجذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ما الجديد في تقرير العام الحالي؟

يعرض تقرير هذا العام. مثله مثل تقرير العام الماضي. دراسات حالة قطرية. وهي تشمل كولومبيا ولاتفيا ورواندا. وفضلا عن ذلك. فإن التقرير يعرض دراسة حالة إقليمية عن رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك)

ملاحظات

1. لقياس التقارب. يحسب التقرير مدى التغير في متغير البعد عن الحد الأعلى للأداء في 174 بلدا منذ عام 2005 لكل مؤشر. وتشير النتائج إلى أن أكبر تقارب حدث في بدء النشاط التجاري. مع تناقص المتغير 49 في المائة منذ عام 2005. والمؤشرات التي شهدت أكبر تقارب بعد ذلك هي دفع الضرائب (مع تغير المتغير بنسبة 24- في المائة) ثم استخراج تراخيص البناء (21- في المائة) وتسجيل الملكية (19- في المائة) والحصول على الائتمان (12- في المائة) وإنفاذ العقود (4- في المائة). وتظهر المؤشرات الأخرى العديدة تباعدا طفيفا: التجارة عبر الحدود (7 في المائة) وحماية المستثمر (2 في المائة) وتسوية حالات الإعسار (1 في المائة). والتغير العام في المتغير هو 16- في المائة مما يشير إلى تقارب عام في جميع مؤشرات التقرير.

2. Eifert 2009.

3. وجد التحليل. Divanbeigi and Ramalho.

(2012). أن تقارب المسافة إلى الحد الأعلى

للأداء في مجموعات المؤشرات التي تقيس مدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها 10 نقاط مئوية يرتبط بزيادة نمو إجمالي للناتج المحلي نحو 1 في المائة. وحيث إن الاقتراب من الحد الأعلى للأداء بتحسين نقطة مئوية واحدة كل عام في المتوسط. فإن هذه المحاكاة تستند إلى نتائج متوقعة لفترة عشر سنوات. وتستند النتائج إلى تقدير Arellano-Bond للتحكم في الدورة الاقتصادية وعوامل غير متغيرة مع الزمن وحسب كل بلد. واتباعا لأعمال Eifert (2009) و Djankov, McLeish and (2006). Ramalho. يتحكم التحليل في الاستهلاك الحكومي وجودة المؤسسات وتصور الفساد. ويتحكم أيضا في إجمالي الانفتاح التجاري والربع من الموارد الطبيعية.

4. يتبع هذا البحث Klapper and Love (2011a).

ويتحكم التحليل في الاستهلاك الحكومي وجودة المؤسسات وتصور الفساد. ويتحكم أيضا في إجمالي الانفتاح التجاري والربع من الموارد الطبيعية.

5. <http://www.doingbusiness.org>

2007 2012
2004 2011
2005 2009
2008 2006 2010 2013

معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: القياس من أجل تحديد الأثر

وعلى مر السنين، كان ما يوجّه اختيار المؤشرات لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال المجموعة الثرية من البيانات التي تمّ جمعها من خلال استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال. وتبرز هذه البيانات العقبات الرئيسية أمام النشاط التجاري كما يحددها أصحاب الأعمال في أكثر من 100 بلد. ومن بين العوامل الواردة في الاستقصاءات بوصفها مهمة للشركات الضرائب (الإدارة الضريبية وكذلك أسعار الضريبة) والكهرباء. ما يساعد في إعداد مؤشري دفع الضرائب والحصول على الكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن تصميم مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال اعتمد على الرؤية النظرية التي تمّ التوصل إليها من خلال الأدبيات البحثية الواسعة النطاق³. ونتيجة لمنهجية تقارير ممارسة أنشطة الأعمال يمكن تحديث المؤشرات بأسلوب غير مكلف نسبياً و سهل التكرار.

وتستجيب هذه المنهجية أيضاً لاحتياجات صانعي السياسات. وتخضع القواعد والإجراءات الحكومية للتحكم المباشر من قبل واضعي السياسات - وفي الغالب فإن واضعي السياسات المهتمين بتغيير تجربة منشآت الأعمال وسلوكها يبدأون بتغيير القواعد والإجراءات التي تؤثر عليها. ويتجاوز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجرد رصد وجود مشكلة حيث يشير إلى القواعد أو الإجراءات الحكومية المحددة التي يمكن إصلاحها. وتتيح المقاييس الكمية في التقرير إمكانية البحث في كيفية تأثير تلك الإجراءات المحددة في سلوك الشركات والنتائج الاقتصادية.

وكان أول تقرير عن ممارسة أنشطة الأعمال يغطي 5 موضوعات و133 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 11 موضوعاً و185 بلداً. وتمّ إدراج عشرة مجالات في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتوسعة مجالات في مقياس الاقتراب من المستوى الأعلى للأداء⁴. واستفاد المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون

بوفر القطاع الخاص نحو 90 في المائة من الوظائف في البلدان النامية¹. ويوجد جميع المواطنين فرصاً أكبر حين تساند سياسات الحكومة بيئة أعمال نشيطة. تضخ فيها الشركات استثماراتها وتوفر الوظائف وتزيد من إنتاجيتها. وتشير مجموعة متنامية من الدلائل إلى أنه على صانعي السياسات الذين يسعون إلى تدعيم القطاع الخاص ألاّ يولوا اهتماماً لقوى الاقتصاد الكلي فحسب. بل أيضاً إلى نوعية القوانين واللوائح والترتيبات المؤسسية التي تشكل الحياة الاقتصادية اليومية².

وهذا هو تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العاشر. وحين صدر التقرير الأول عام 2003، لم يكن هنالك العديد من المؤشرات المتاحة على الصعيد العالمي والتي يجري تحديثها بانتظام لتابعة المسائل المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، مثل الإجراءات الحكومية التي تؤثر على الشركات المحلية. وكانت الجهود السابقة من الثمانينيات تعتمد على بيانات مبنية على التصورات. غير أن استطلاعات آراء الخبراء أو الشركات هذه التي تتركز على الجوانب العامة لبيئة الأعمال وكانت غالباً ما تستعرض تجارب الشركات. وكانت هذه الاستطلاعات تفتقر في الغالب أيضاً للتحديد وللقدرة على المقارنة بين البلدان. وهو ما يقدمه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وذلك بالتركيز على معاملات محددة جيداً وعلى القوانين والمؤسسات وليس على موضوعات عامة عن بيئة الأعمال تستند إلى التصورات.

ويسعى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى قياس الإجراءات الحكومية الخاصة بالشركات المحلية من خلال نظرة موضوعية. ويبحث هذا المشروع أساساً في الشركات الصغيرة والمتوسطة في أكبر المدن التجارية. واستناداً إلى دراسات حالة معيارية، يقدم التقرير مؤشرات كمية عن الإجراءات الحكومية التي تنطبق على الشركات في مختلف مراحل عمرها. ويمكن المقارنة بين نتائج كل بلد ونتائج كل من البلدان الأخرى وعددها 184 بلداً وعبر السنين.

الشكل 1-2 ماهي الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال الذكية كما يحددها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟



بغرض زيادة مستوى الدقة. وتلعب الردود التي يقدمها الخبراء المحليون دوراً حيوياً في تأكيد فهم الفريق القواعد والقوانين المعنية وتفسيره لها.

وتُستخدم البيانات من النوع الثاني مدخلات للمؤشرات عن تعقيد الإجراءات وتكلفتها. وتقيس هذه المؤشرات مدى الكفاءة في تحقيق الهدف الإجرائي. مثل عدد الإجراءات المطلوب إنجازها للحصول على ترخيص بناء أو الوقت الذي يُستغرق لمنح شركة ما هوية قانونية. وفي هذه المجموعة من المؤشرات، تُسجل التكلفة التقديرية وفقاً لجداول الرسوم الرسمية حيثما كان ذلك مناسباً. وتشمل التقديرات الزمنية في الغالب عنصر التقدير من جانب المشاركين في الاستطلاع من يضعون ويديرون عادةً الإجراءات المعنية أو يوظفون بالمعاملات ذات الصلة.⁷ ويعقد فريق إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدة جولات تفاعلية مع هؤلاء الخبراء. ويشمل ذلك إجراء محادثات هاتفية جماعية. وتبادل المراسلات الكتابية. وزيارات ميدانية من جانب الفريق إلى أن يحدث تقارب على الإجابة

أو مكاتب الاستعلام الائتماني. ففي مجال حماية المستثمرين. على سبيل المثال. يُعطى تقدير أعلى لاشتراطات أكثر صرامة بالنسبة للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتُعطى تقديرات أعلى أيضاً للأسلوب المبسط لتطبيق الإجراءات الحكومية والذي يحد من تكلفة التقيد على الشركات. كما هو الحال في السماح للشركات بالتقيد بإجراءات بدء النشاط في نظام الشباك الواحد أو عبر موقع إلكتروني موحد. وفي النهاية. فإن تقديرات ممارسة أنشطة الأعمال تكافئ البلدان التي تطبق أسلوب الإجراءات الحكومية المستند إلى المخاطر باعتباره وسيلة لمعالجة المخاوف الاجتماعية والبيئية. مثل تحميل عبء إجرائي أكبر على الأنشطة التي تمثل مخاطر أعلى للمواطنين وعبء إجرائي أقل على الأنشطة المنخفضة المخاطر.

وعلى ذلك. فإن البلدان التي تحتل أعلى المراكز على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ليست تلك التي ليس فيها أي إجراءات حكومية. لكنها البلدان التي استطاعت حكوماتها وضع قواعد تسهل من المعاملات في الأسواق بدون إعاقه تنمية القطاع الخاص بلا داعي. وفي الأساس فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يتناول الإجراءات الحكومية الذكية المتعلقة بالشركات. وليس بالضرورة الإجراءات الأقل عدداً (الشكل 1-2).

ويستخدم مشروع ممارسة أنشطة الأعمال في بناء هذه المؤشرات نوعين من البيانات. يعتمد النوع الأول منها على مطالعة القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها في كل بلد. ويفحص فريق ممارسة أنشطة الأعمال بالتعاون مع خبراء محليين يشاركون في استطلاع الرأي. قانون الشركات لمعرفة اشتراطات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة. ويطلع على القانون المدني لمعرفة عدد الإجراءات اللازمة لتسوية نزاع على عملية بيع تجارية أمام المحاكم المحلية. ويقوم بمراجعة قانون العمل لمعرفة البيانات عن مجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بالعلاقة بين العامل وصاحب العمل. ويفحص الفريق أيضاً أدوات قانونية أخرى لتحديد بيانات رئيسية أخرى مستخدمة في المؤشرات. للعديد منها بعد قانوني كبير. وفي الواقع. فإن حوالي ثلاثة أرباع البيانات المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من هذا النوع الفعلي. ما يحد من ضرورة الاحتياج إلى حجم كبير للعينة من الخبراء

في عملية التقييم.⁵ وما زال الهدف الأساسي للتقرير يتمثل في: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال والعمل على تحسينها.

المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يستعرض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العديد من الأبعاد المهمة للبيئة الإجرائية التي تنطبق على الشركات المحلية. ويقدم مقاييس كمية للإجراءات الحكومية لبدء النشاط التجاري. واستخراج تراخيص البناء. وتوصيل الكهرباء. وتسجيل الملكية. والحصول على الائتمان. وحماية المستثمرين. ودفع الضرائب. والتجارة عبر الحدود. وإنفاذ العقود. وتسوية حالات الإعسار. ويتناول التقرير أيضاً القواعد المنظمة لتوظيف العاملين. وإلى أن يتحقق مزيد من التقدم في بحث هذا الموضوع. لا يقوم تقرير هذا العام بترتيب البلدان على مؤشرات توظيف العاملين. ولم يتم إدراج هذا الموضوع في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويعرض التقرير بيانات عن مؤشرات توظيف العاملين. وهناك بيانات إضافية عن إجراءات تنظيم سوق العمل تم جمعها من 185 بلداً. وهي متاحة على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإلكتروني.⁶

إن الأساس الذي يقوم عليه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هو مفهوم مفاده أن النشاط الاقتصادي. ولا سيما تنمية القطاع الخاص. يستفيد من وجود قواعد واضحة ومتسقة. وهي قواعد تحدد وتوضح حقوق الملكية وتسهل تسوية النزاعات. وهي قواعد تعزز من انتظام التفاعلات الاقتصادية وتزود الشركاء في العقود بالحماية اللازمة من الممارسات التعسفية وانتهاكات الالتزامات التعاقدية. وحين تكون هذه القواعد جيدة التصميم بدرجة معقولة. وتتسم بالشفافية ويمكن أن يطلع عليها من تستهدفهم ويمكن تطبيقها بتكلفة مناسبة. فإنها تكون أكثر كفاءة في تشكيل الحوافز للعاملين الاقتصاديين بما يضمن تشجيع النمو والتنمية. ولنوعية القواعد أثر حيوي أيضاً على كيفية توزيع المجتمع المنافع وخملة تكلفة إستراتيجيات التنمية وسياساتها.

واتساقاً مع وجهة النظر التي تمنح أهمية لتلك القواعد. تعطي بعض مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال تقديراً أعلى لبعض الإجراءات الحكومية والمؤسسات الأفضل أداءً (مثل المحاكم

الجدول 1-2 ممارسة أنشطة الأعمال - قياس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 11 مجالا	
تعقد الإجراءات الحكومية وتكلفتها	
بدء النشاط التجاري	الإجراءات، والتوقيت، والتكلفة، والحد الأدنى لرأس المال
استخراج تراخيص البناء	الإجراءات، والوقت، والتكلفة
توصيل الكهرباء	الإجراءات، والوقت، والتكلفة
تسجيل الملكية	الإجراءات، والوقت، والتكلفة
دفع الضرائب	المدفوعات، والوقت، وإجمالي سعر الضريبة
التجارة عبر الحدود	المستندات، والوقت، والتكلفة
قوة المؤسسات القانونية	
الحصول على الائتمان	قوانين الضمانات المنقولة وأنظمة معلومات الائتمان
حماية المستثمر	الإفصاح والالتزام في معاملات الأطراف ذوي العلاقة
إنفاذ العقود	الإجراءات، والوقت، وتكلفة تسوية المنازعات التجارية
تسوية حالات الإعسار	الوقت، والتكلفة، ومعدل الاسترداد
توظيف العاملين	المرونة في إجراءات التوظيف
أ. لا تشتمل ترتيبات هذا العام على مؤشرات توظيف العاملين من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ولا في حساب أي بيانات عن مدى قوة المؤسسات القانونية في الرسوم البيانية بالتقرير.	

النهائية. ومن أجل إنشاء مؤشرات للتوقيت الزمني، يتم تقسيم عملية إجرائية مثل بدء النشاط التجاري إلى خطوات وإجراءات واضحة التحديد (للمزيد من التفاصيل، انظر المناقشة حول منهجية التقرير في هذا الفصل). ويبنى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هنا على عمل هرناندو دي سوتو الرائد بتطبيق نهج الزمن والحركة في الثمانيات ليظهر العقبات أمام إنشاء مصنع للملابس في ضواحي ليما.⁸

المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

على مستخدمي بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الأخذ بعين الاعتبار أن لهذه البيانات قيوداً كبيرة.

محدودية النطاق

تنسجم مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال بأنها محدودة النطاق. وبصفة خاصة:

- لا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال النطاق الكامل للعوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في بلد ما أو على قدرته التنافسية على المستوى الوطني. فهو لا يعرض، مثلاً، جوانب الأمن، أو انتشار الرشا والفساد، أو حجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي (بما في ذلك ما إذا كانت الحكومة تدبر مآلياتها العامة بأسلوب مستدام)، أو حالة النظام المالي، أو مستوى التدريب والمهارات في القوة العاملة.

- حتى في مجموعة المؤشرات الصغيرة نسبياً بالتقرير فإن ضيق التركيز متعمد. فمؤشرات الحصول على الكهرباء، على سبيل المثال، تستعرض الإجراءات والفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لحصول شركة ما على وصلة كهرباء دائمة لإمداد مخزن معياري بالكهرباء. ويكون تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، عبر تلك المؤشرات، يقدم منظورا ضيقا عن نطاق التحديات التي تواجهها الشركات في مجال البنية التحتية، ولا سيما في العالم النامي. فالتقرير لا يعالج ما يمكن أن تنسب فيه الطرق والسكك الحديدية والموانئ والاتصالات التي لا تنسجم بالكفاءة من زيادة التكلفة على الشركات وتقويض لقدرتها التنافسية. ويغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 11 مجالا من مجالات دورة حياة الشركة عبر 11 مجموعة محددة من المؤشرات (الجدول 1-2). وعلى مثال مؤشرات الحصول على الكهرباء، فإن المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري

المفترضة في أكبر مدينة تجارية ببلد ما. والواقع هو أن الإجراءات الحكومية المتعلقة بالشركات وإنفاذها يختلف في أغلب الأحوال داخل كل بلد. وبخاصة في الدول الاتحادية والدول ذات الاقتصاد الضخم. بيد أن جميع البيانات عن كل دائرة اختصاص في كل من البلدان التي يغطيها التقرير وعددها 185 بلدان سيكون أمرا مكلفا للغاية.

ويدرك تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القيود التي تفرضها سيناريوهات وافتراضات الحالات المعيارية. غير أنه في حين تأتي هذه الافتراضات على حساب التعميم، فهي تساعد أيضا على إمكانية إخضاع هذه البيانات للمقارنة. ولهذا السبب، فمن الشائع أن نرى افتراضات مقيدة بهذا النوع من المؤشرات الاقتصادية. فإحصاءات التضخم، على سبيل المثال، غالبا ما تستند إلى أسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية في عدد محدود من المناطق الحضرية، حيث إن جمع بيانات عن الأسعار بما يمثل البلد كله ربما يكون مكلفا بدرجة تعوق عملية الجمع في كثير من البلدان. ومن أجل استعراض التبيان الإقليمي في بيئة الأعمال داخل البلدان، يستكمل التقرير مؤشرات العالمية بدراسات محلية في بعض البلدان حيث تأتي الموارد والمصالح معا (الإطار 1-2).

وتشمل بعض موضوعات التقرير مجالات معقدة وغاية في التباين. ويجري فحص الحالات والافتراضات المعيارية وتعريفها هنا بعناية.

أو حماية المستثمر لا تغطي جميع جوانب التشريعات التجارية. أما المؤشرات التي تتناول تشغيل العمال فلا تغطي جميع مجالات التشريعات العمالية؛ فعلى سبيل المثال، لا تقيس هذه المؤشرات الإجراءات الحكومية التي تتعامل مع قضايا الصحة والسلامة في مكان العمل أو حق التفاوض الجماعي.

- إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يحاول قياس جميع التكاليف التي يفرضها قانون معين على المجتمع كله ولا المنافع الناجمة عنه. فمؤشرات دفع الضرائب، على سبيل المثال، تقيس سعر الضريبة الإجمالي الذي يشكل، في حد ذاته، كلفة إضافية تحمّلها الشركة. ولا تقيس المؤشرات، وليس الهدف منها أن تقيس، منافع البرامج الاجتماعية والاقتصادية الممولة عن طريق الحصيللة الضريبية. ويتيح قياس القوانين والتنظيمات الخاصة بالشركات أحد المدخلات في النقاش عن العبء الإجرائي المصاحب تحقيق أهداف إجرائية. وقد تختلف هذه الأهداف من بلد لآخر.

الاقتصاد على سيناريوهات حالات معيارية

من الاعتبارات الرئيسية لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال أنه من الضروري أن تضمن إمكانية مقارنة البيانات بين مجموعة من بلدان العالم. ولذلك فإن هذه المؤشرات قد أعدت لتدور حول سيناريوهات حالات معيارية بافتراضات محددة. ومن هذه الافتراضات موقع الشركة

محاولة التعرف على ذلك. أو ربما أنهم يتجنبون الالتزام تماماً؛ مثلاً. بعدم التسجيل في هيئة التأمينات الاجتماعية. وحين تكون الإجراءات الحكومية عسيرة جداً، يزيد حجم القطاع غير الرسمي في العادة (الشكل 2-2).

لممارسة الأعمال في القطاع غير الرسمي تكلفة. فبالمقارنة مع نظيراتها في القطاع الرسمي، يكون نمو الشركات في القطاع غير الرسمي أبسطاً عادة، وقدرتها على الحصول على الائتمان أضعف، وتوظف عدداً أقل من العاملين. ويبقى هؤلاء العاملون خارج نطاق حماية قانون العمل⁹ وينطبق هذا بشكل أكبر على الشركات التي تملكها النساء وفقاً للبحوث التي تناولت كل بلد على حدة.¹⁰ ويقل احتمال دفع الضرائب من جانب الشركات في القطاع غير الرسمي.

ويقيس التقرير مجموعة من العوامل التي تساعد على توضيح نشوء القطاع غير الرسمي وتقدم لصانعي السياسات أفكاراً عن مجالات محتملة للإصلاح. إن الوصول إلى فهم كامل لبيئة الأعمال الأوسع نطاقاً ولنظور أكثر شمولاً لما يواجه السياسات من تحديات يتطلب الربط بين ما يقدمه تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* من أفكار وبين بيانات من مصادر أخرى، مثل استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.¹¹

لماذا هذا التركيز؟

لماذا يركز تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* على البيئة الإجرائية للشركات الصغيرة والمتوسطة؟ تعد هذه الشركات محركات رئيسية للمنافسة والنمو وتوفير فرص العمل وخاصة في البلدان النامية. لكن في هذه البلدان، يقع نحو 65 في المائة من النشاط الاقتصادي في القطاع غير الرسمي، ويرجع ذلك في الغالب إلى شدة البيروقراطية والإجراءات الحكومية. وفي القطاع غير الرسمي تفتقر الشركات لإمكانية الحصول على الفرص والحماية التي يوفرها القانون. وحتى الشركات التي تعمل في القطاع الرسمي ربما لا حظى بإمكانية متساوية للحصول على هذه الفرص والحماية. وحين تكون الإجراءات الحكومية مرهقة والمنافسة محدودة يعتمد النجاح في العادة على العلاقات الشخصية. لكن حين تكون الإجراءات الحكومية شفافة وفعالة ومطبقة بأسلوب بسيط يصبح من الأسهل على أصحاب الأعمال الطموحين المنافسة والابتكار والنمو.

المحتملة مقصورة على حجم مساهمتهم في رأس المال.

الاقتصار على القطاع الرسمي

إن مؤشرات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* تفترض أن أصحاب الأعمال لديهم المعرفة بالإجراءات الحكومية المطبقة ويلتزمون بها. أما عملياً، فإن أصحاب الأعمال ربما لا يعرفون ما المطلوب عمله أو كيفية الالتزام وقد يخسرون وقتاً كبيراً في

فسيناريو الحالة المعيارية، مثلاً، يشمل عادة شركة ذات مسؤولية محدودة أو نظيرتها القانونية. ولا اعتبارات تعريف هذا الافتراض شقان. أولهما، أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة، نظرياً، هي الشكل الأكثر انتشاراً في كثير من بلدان العالم. وثانياً، أن هذا الخيار يعكس تركيز التقرير على زيادة الفرص أمام الشركات الخاصة: فالمستثمرون يجدون تشجيعاً لتأسيس شركات حيث الخسائر

الإطار 2-1 المقارنة بين الإجراءات الحكومية على المستوى المحلي: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى المحلي

توسع تقارير *ممارسة أنشطة الأعمال* المحلية من نطاق المؤشرات لتتجاوز أكبر مدينة تجارية في بلد ما. وهي تعرض الاختلافات المحلية في الإجراءات الحكومية أو في تطبيق الإجراءات الوطنية عبر المدن داخل بلد ما (كما هو الحال في كولومبيا) أو المنطقة (كما هو الحال في جنوب شرق أوروبا). ويتم تناول المشاريع بطلب من الحكومة المركزية التي غالباً ما تساهم في التمويل كما حدث في المكسيك. وفي بعض الحالات تقدم الحكومة المحلية أيضاً التمويل كما هو الحال في روسيا الاتحادية.

وتتيح المؤشرات المحلية للحكومات مقاييس مرجعية تستند إلى القوانين والإجراءات الحكومية ما يسمح بعقد مقارنة موضوعية على المستوى المحلي والدولي. ويوصفها أداة تشخيصية فإنها تحدد العراقيل وكذلك تبرز الممارسات الجيدة التي يسهل محاكاتها في مدن أخرى تشترك في الإطار القانوني ذاته.

إن الحكومات تحمل المسؤولية عن مشروع محلي بالمشاركة في جميع خطوات تصميمه وتنفيذه. باختيار المدن التي ستمثل مستويات مرجعية والمؤشرات التي يمكن أن تغطي الاختلافات المحلية وتواتر المقارنة بالمستويات المرجعية. ويتم تغطية جميع مستويات الحكومة: الوطني والإقليمي والمحلي.

وتوفر المشاريع المحلية مساحة لمناقشة الإصلاح الإجرائي وتوفير فرص للحكومة والجهات المعنية للتعليم بعضها من بعض عن طريق التقرير وعن طريق ورش العمل المعنية بالتعلم من النظراء. وحتى بعد تدشين التقرير تستمر عملية تبادل المعرفة. ففي المكسيك تعقد 28 ولاية من الولايات الاثنتين والثلاثين أنشطة منتظمة لتبادل المعلومات.

وتخلق المقارنة المتكررة بالمستويات المرجعية منافسة بين المدن لتحسين بيئتها الإجرائية. ويعزز نشر النتائج من هذه العملية ويمنح المدينة فرصة لتحكي قصتها. وقد طلب 15 بلداً جولين أو أكثر من عملية المقارنة بالمستويات المرجعية منذ عام 2005 (بما فيها كولومبيا وإندونيسيا ونيجيريا) وقد توسع الكثير منها في التغطية الجغرافية لتشمل أكثر من مدينة (من بينها روسيا). وفي المكسيك، غطت كل جولة تالية عدداً أكبر من الولايات التي حسنت من بيئتها الإجرائية في كل من مجموعات المؤشرات الأربعة لتصل إلى 100 في المائة من الولايات بحلول عام 2011.

ومنذ عام 2005 غطت التقارير المحلية 335 مدينة في 54 بلداً من بينها البرازيل والصين ومصر والهند وكينيا والمغرب وباكستان والفلبين.¹

وتم تحديث دراسات هذا العام في إندونيسيا وكينيا والمكسيك وروسيا والإمارات العربية المتحدة. ويجري دراسات في هرغيزة (أرض الصومال) وفي 23 مدينة و4 موانئ في كولومبيا و15 مدينة و3 موانئ في مصر و13 مدينة و7 موانئ في إيطاليا. إضافة إلى ذلك، تم نشر ثلاثة تقارير إقليمية:

- *ممارسة أنشطة الأعمال* في منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا. يقارن بين الإجراءات الحكومية المنظمة للشركات في الدول الأعضاء الست عشرة (بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتنشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وغابون وغينيا وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو).
- *ممارسة أنشطة الأعمال* في تجمع شرق أفريقيا (يغطي خمسة بلدان (بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا).
- *ممارسة أنشطة الأعمال* في العالم العربي ويغطي 20 بلداً (الجزائر والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والصفة الغربية وقطاع غزة، واليمن).

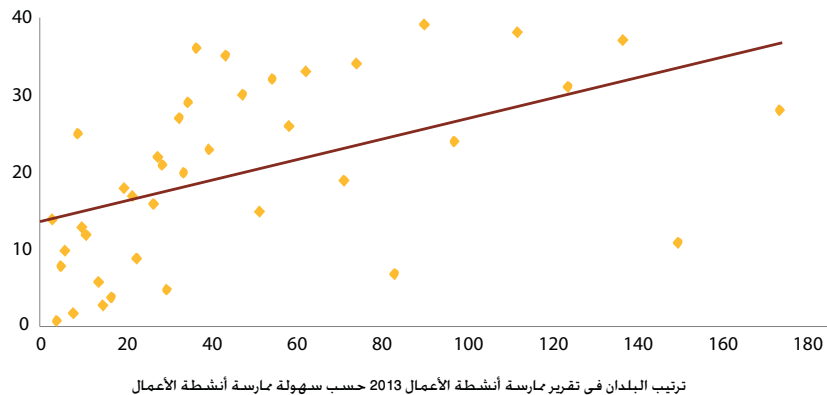
1. التقارير المحلية متاحة على موقع تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* على العنوان التالي: <http://www.doingbusiness.org/subnational>

أنشطة الأعمال فيما تقيسه هي مجموعة مؤشرات تنظيم أسواق المنتجات والتي تجمعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فهذه المؤشرات تستهدف المساعدة على تقييم ما إذا كانت البيئة الإجرائية تشجع المنافسة أو تعوقها. وهي تشمل نطاق القيود على الأسعار، ونظام التراخيص، ودرجة بساطة القواعد والإجراءات، والأعباء الإدارية والعوائق القانونية والإجرائية، ومدى انتشار الإجراءات التمييزية، ودرجة الرقابة الحكومية على مؤسسات الأعمال.¹³ وهناك علاقة طردية قوية بين هذه المؤشرات - تطبق على 39 بلداً العديد منها من بلدان الأسواق الناشئة الكبيرة - وبين ترتيبات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (قوة العلاقة الطردية هنا 0.53) (الشكل 2-3).

هناك علاقة طردية (0.83) بين ترتيبات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وترتيبات مؤشر القدرة التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي. وهو مقياس أوسع يتعرض لعوامل مثل استقرار الاقتصاد الكلي، وجوانب رأس المال البشري، وسلامة المؤسسات العامة، وتطور مجتمع الأعمال (الشكل 14، 2-4) وغالباً ما تتباين الخبرات المسجلة ذاتياً بشأن الإجراءات الحكومية المعنية بأنشطة الأعمال، مثل تلك الواردة على مؤشر القدرة التنافسية العالمية، داخل البلدان (فيما بين المستجيبين داخل البلد الواحد) بدرجة أكبر من تباينها فيما بين البلدان.¹⁵ ولذلك يمكن لعلاقة طردية بهذه القوة أن تتواجد مع اختلافات جوهرية داخل البلدان.

الشكل 2-3 علاقة طردية جوهرية بين ترتيبات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وترتيبات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تنظيم أسواق المنتجات

ترتيبات عام 2008 على مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تنظيم أسواق المنتجات

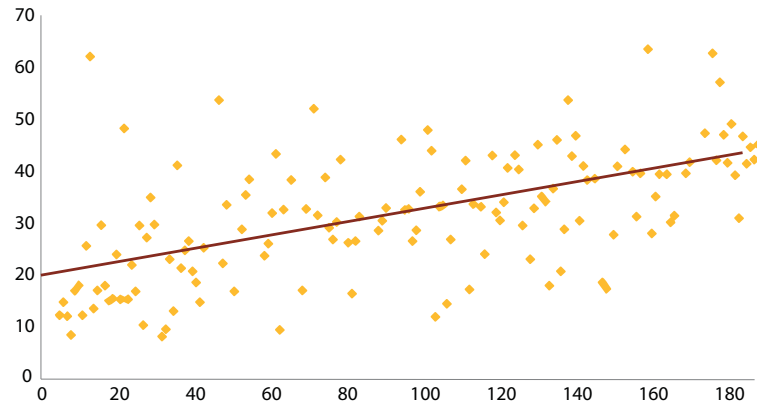


ترتيب البلدان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ملاحظة: تكون العلاقة جوهرية عند مستوى 5 في المائة بعد اختبار نصيب الفرد من الدخل. /المصدر: قاعدة بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؛ وبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل 2-2 ارتفاع مستويات القطاع غير الرسمي يرافق تدنياً في الترتيب على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

القطاع غير الرسمي بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي 2007



ترتيب البلدان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ملاحظة: وتصل قوة العلاقة بين المتغيرين الاثنين إلى 0.57. وتكون العلاقة جوهرية عند مستوى 5 في المائة بعد اختبار نصيب الفرد من الدخل. وتشمل عينة البيانات 143 بلداً.

/المصدر: قاعدة بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؛ و2010 Schneider, Buehn and Montenegro

يتعين تعديله. بيد أن تحديد نوع هذا التعديل أو الإصلاح الإجرائي بدقة يتباين تبايناً شديداً فيما بين البلدان.

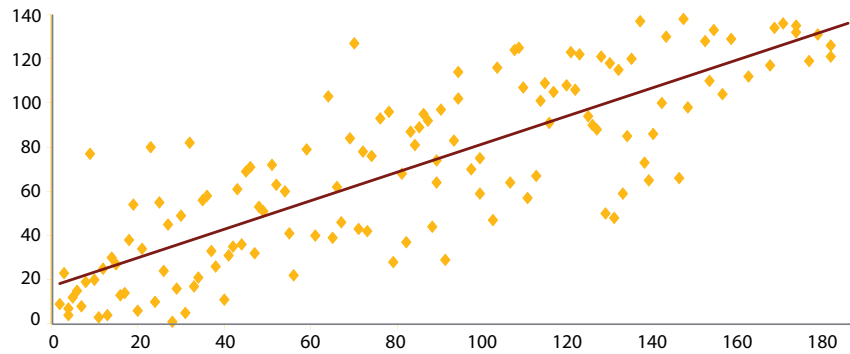
ويقوم أحد الأساليب التي تختبر ما إذا كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يمثل بديلاً للبيئة الإجرائية الأوسع وللقدرة التنافسية على العلاقة الطردية بين الترتيبات الواردة في التقرير وغيرها من مستويات اقتصادية مرجعية. ومجموعة المؤشرات الأقرب لمؤشرات ممارسة

هل مجالات التركيز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أهمية للتنمية والحد من الفقر؟ سألت دراسة أجراها البنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء 60 ألف فقير حول العالم عما يرونه أسلوباً لنجاتهم من براثن الفقر.¹² وكانت الإجابات واضحة حاسمة: فالنساء والرجال على السواء عقدوا آمالهم قبل كل شيء على الدخل من أعمالهم أو رواتب وظائفهم. ويقتضي تعزيز النمو - وضمان قدرة الجميع، بصرف النظر عن مستوى دخلهم، على المشاركة في جني ثماره - توفر بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد من لديهم رغبة وأفكار جيدة بدء النشاط التجاري. وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو. ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل. ومن هذا المنطلق يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أن القواعد الجيدة أمر رئيسي للاحتواء الاجتماعي.

وفي الواقع فإن التقرير يعمل بمثابة بارومتر يقيس البيئة الإجرائية للشركات المحلية. وقياساً على التخصصات الطبية، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال شبيه باختبار الكوليسترول. فذلك الاختبار لا يكشف لنا كل شيء عن صحتنا، لكن مستوى الكوليسترول أسهل في القياس من الصحة العامة، ويقدم الاختبار لنا معلومات مهمة. ويحذرنا إذا كنا بحاجة إلى تعديل سلوكياتنا. وبالمثل، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا يكشف لنا كل شيء عما نحتاج إلى معرفته عن البيئة الإجرائية للشركات المحلية. لكن مؤشراته تغطي جوانب بعد قياسها أسهل من قياس البيئة الإجرائية بأكملها. وتقدم لنا معلومات مهمة عما

الشكل 2-4 علاقة طردية قوية بين ترتيب مراكز التقرير وترتيب مراكز المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن القدرة التنافسية العالمية

ترتيبات 2011 على مؤشر القدرة التنافسية العالمية



ترتيب البلدان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ملاحظة: تكون العلاقة جوهريّة عند مستوى 5 في المائة بعد اختبار نصيب الفرد من الدخل. المصدر: قاعدة بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي 2012.

المطلق في بيئة الإجراءات التي يقيسها التقرير في ذلك البلد. بدلاً من التغيير فقط في أداء هذا البلد نسبة إلى غيره من البلدان. ويأتي قياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء عنصراً مكملاً لترتيب العام للمراكز السنوية المبنية على مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتي تقارن بين البلدان في فترة زمنية.

ويرتبط مؤشر في التقرير بأحد جوانب بيئة الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال. ومن الممكن أن تكون هناك اختلافات في ترتيب كل بلد. بل بدرجة كبيرة أحياناً. عبر مجموعات المؤشرات المختلفة. وتتمثل الطريقة السريعة لتقييم تباين أداء الإجراءات والقواعد الإجرائية لأي بلد عبر المجالات المختلفة في النظر إلى المرتبة الممنوحة لكل مجال (انظر جداول البلدان على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت). فجواتها. مثلاً تحت المرتبة 93 في الترتيب العام على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ولكنها تأتي في المرتبة 12 في تسهيل الحصول على الائتمان. والمرتبة 20 في تسهيل تسجيل الملكية. والمرتبة 34 في تسهيل الحصول على الكهرباء. وفي الوقت نفسه، تحت المركز 124 في سهولة دفع الضرائب. والمرتبة 158 في قوة حماية المستثمر. والمرتبة 172 في سهولة بدء النشاط التجاري (انظر الشكل 2.1 في الموجز الوافي).

ما تظهره بيانات عشر سنوات

تظهر مجموعة متنامية من البحوث التجريبية أن مجالات معينة من الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وخاصة الإصلاحات الإجرائية في تلك المجالات يصاحبها نتائج اجتماعية واقتصادية حيوية. من بينها تأسيس الشركات والتشغيل والعمل في القطاع الرسمي والتجارة الدولية والحصول على خدمات مالية وبقاء الشركات التي جاهد لكنها قادرة على الاستمرار.¹⁶ وقد توفرت نتائج هذه البحوث في بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال المستمرة منذ عشر سنوات إلى جانب مجموعات أخرى من البيانات. إن حوالي 1245 بحثاً منشورة في مجلات أكاديمية محكمة وحوالي 4071 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar تشير إلى بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال.¹⁷

إن تحديد الأثر التجريبي للإصلاحات الإجرائية ليس بالأمر الهين. ومن بين الأساليب الممكنة إجراء تحليل للعلاقات الطردية بين البلدان.

وخلال تطورها ونموها. قد تضيف البلدان أو تحسن إجراءاتها الحكومية التي تحمي المستثمرين وحقوق الملكية. وعادة ما يقوم كثير من البلدان أيضاً بتبسيط الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء الإجراءات القديمة. ومن النتائج التي توصل إليها التقرير أن البلدان ذات الاقتصاد الديناميكي الآخذ في النمو تواصل إصلاح وتحديث إجراءاتها الحكومية المعنية بالشركات وطرق تطبيقها. في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد إجرائية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

ولكن بالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاح. فإن مقدار التحسن الواجب تحقيقه بالقيمة المطلقة على مؤشرات بيئتها الإجرائية المتاحة لأصحاب الأعمال المحليين يفوق في أهميته ترتيبها النسبي بين البلدان الأخرى. ومن أجل المساعدة على تقييم المستوى المطلق للأداء الإجرائي وكيفية تحسينه بمرور الوقت. فإن تقرير العام الحالي يعرض مرة أخرى مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للكفاءة. ويظهر هذا المقياس مدى ابتعاد بلد ما عن "الحد الأعلى للكفاءة" والذي يمثل أعلى مستوى مسجل للأداء على كل مؤشر في جميع البلدان الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2003.

وفي أي نقطة زمنية يظهر مقياس الابتعاد عن الحد الأعلى للكفاءة مدى ابتعاد أي بلد عن أعلى مستوى للأداء. وتسمح مقارنة الدرجة بشأن أي بلد عند نقطتين زمنيتين بتقييم مقدار التغيير

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

عن طريق استعراض الجوانب الرئيسية للأنظمة الإجرائية. يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال فرصة ثرية لوضع مستويات مقارنات المرجعية. ومثل هذه المقارنات المرجعية تكون بالضرورة غير كاملة. تماماً كما أن بيانات التقرير محدودة في نطاقها. وهي مفيدة حين تساعد في إصدار أحكام. لكنها غير مفيدة حين خل محل الأحكام.

ومنذ عام 2006 يسعى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توفير منظورين اثنين للبيانات التي يجمعها: فهو يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد عن كل المجالات الإجرائية الأحد عشر التي يتناولها. ويقدم ترتيبات للبلدان عن عشرة مؤشرات حسب المؤشر وفي الترتيب العام أيضاً. ويجب هنا التحلي بالقدرة على التمييز في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي بلد. وفي تحديد مسار الإصلاح المعقول والممكن سياسياً.

ومن الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير. بمعزل عن العوامل الأخرى. عن نتائج غير متوقعة. فقد يأتي ترتيب مرتبة بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات. وقد تأتي بعض البلدان التي حققت نمواً سريعاً أو اجتذبت قدراً كبيراً من الاستثمارات في مراتب أدنى من بلدان أخرى يبدو اقتصادها أقل نشاطاً.

العمل يعتبران عنصرين مكملين بعضهما البعض: ففي الولايات الهندية الأكثر مرونة في الإجراءات الحكومية المنظمة للتوظيف انخفض عدد الشركات في القطاع غير الرسمي بنسبة 25 في المائة. وزاد حجم الإنتاج الحقيقي بنسبة 18 في المائة عما هو سائد في الولايات ذات الإجراءات الأقل مرونة.³¹ وتوصلت دراسة ثالثة إلى أن إصلاح إجراءات استصدار التراخيص نتج عنه زيادة إجمالية في الإنتاجية بنسبة 22 في المائة بين الشركات المتأثرة بذلك.³²

• في البرتغال، أسفر تطبيق نظام مجمع خدمات الاستثمار للشركات عن زيادة تسجيل الشركات بنسبة 17 في المائة. وكان الإصلاح يفضل في الغالب صغار أصحاب الأعمال ذوي المستويات التعليمية المنخفضة الذين يعملون في قطاعات تستخدم تكنولوجيا غير متقدمة، مثل الزراعة والبناء وبيع التجزئة.³³

تعمل البيئة الإجرائية الفعالة على تحسين أداء التجارة. يمكن تعزيز حجم التجارة بتدعيم البيئة المؤسسية للتجارة. مثل زيادة كفاءة الجمارك.³⁴ ففي أفريقيا جنوب الصحراء كانت بيئة التجارة التي لا تتسم بالكفاءة والفعالية ضمن العوامل الرئيسية وراء ضعف أداء التجارة.³⁵ وخلصت إحدى الدراسات إلى أن خفض وقت السفر الداخلي يوما واحدا يؤدي إلى زيادة الصادرات 7 في المائة.³⁶ وتوصلت دراسة أخرى إلى أن من العوامل التي تؤدي إلى تحسين أداء التجارة إمكانية الحصول على التمويل. ونوعية البنية التحتية. وقدرة الحكومة على إعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات سليمة تشجع على تنمية القطاع الخاص.³⁷ وأثبتت الدراسة نفسها أنه كلما زادت القيود في اقتصاد بلد ما على النفاذ إلى أسواق أجنبية زادت استفادته من أي تحسين في مناخ الاستثمار. غير أن دراسة أخرى توصلت إلى أن تحسين كفاءة النقل وبيئة الأعمال له أثر حدي على الصادرات في البلدان المنخفضة الدخل أكبر من أثره في البلدان المرتفعة الدخل.³⁸ وتشير إحدى الدراسات إلى أن الإجراءات الداخلية لتحسين أداء اللوجستيات وتسهيل التجارة قد يكون لها أثر على التجارة وبخاصة الصادرات أكبر من أثر خفض الرسوم الجمركية.³⁹

وتمثل الإجراءات الحكومية في مجالات أخرى أهمية لأداء التجارة. فالبلدان ذات الإنفاذ الجيد للفقود تميل إلى إنتاج وتصدير منتجات أكثر مواءمة للعملاء من البلدان التي تواجه ضعفا في هذا المجال.⁴⁰ وحيث إن الإنتاج المرتفع الجودة

خفض تكلفة تسجيل الشركات يؤدي إلى تحسين فرص التوظيف في القطاع الرسمي. حيث إن الشركات الجديدة تنشأ عادة على أكتاف عمالة مدربة تدريباً جيداً فإن خفض تكلفة دخول الشركات إلى السوق غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستفادة من التعليم. وزيادة فرص العمل أمام العمالة العالية التدريب. وارتفاع متوسط الإنتاجية.²⁴ وعن طريق زيادة التسجيل في القطاع الرسمي. يمكن أيضاً تعزيز درجة الثقة في المجال القانوني. لأن الشركات الجديدة في القطاع الرسمي تصبح محمية الآن بالنظام القانوني. فتستفيد هي وتفيد عمالها ومورديها.²⁵

وتؤكد دراسات تناول بلدانا بعينها أن تبسيط الإجراءات الحكومية المعنية بدخول السوق يمكن أن يشجع من تأسيس شركات جديدة في القطاع الرسمي:

- في كولومبيا. بعد تطبيق نظام مجمع خدمات الاستثمار لتسجيل الشركات في مختلف المدن زادت نسبة تسجيل الشركات الجديدة 5.2 في المائة.²⁶
- في المكسيك. خلصت دراسة خليلية لأثر برنامج يقوم بتبسيط استصدار التراخيص من البلديات إلى أنه أسفر عن زيادة عدد الشركات المسجلة 5 في المائة وزيادة فرص العمل 2.2 في المائة. علاوة على ذلك. أدت المنافسة من الشركات الجديدة إلى خفض الأسعار 0.6 في المائة ودخل الشركات القائمة بنسبة 3.2 في المائة.²⁷ وخلصت دراسة ثانية إلى أن البرنامج كان أكثر نجاحاً في البلديات التي يقل فيها مستوى تفشي الفساد والتي تطبق إجراءات تسجيل أقل تكلفة.²⁸ غير أن دراسة أخرى توصلت إلى أن تبسيط إجراءات التراخيص قد تسفر عن رفع أجور العاملين وزيادة عدد الشركات في القطاع الرسمي. حسب السمات الشخصية للمالكين الشركات في القطاع غير الرسمي: فمن يتسم بخصائص شبيهة بأجور العمال يصبح على الأرجح عاملاً بأجر. ومن يتسم بخصائص شبيهة بأصحاب العمل الحر في القطاع الرسمي يصبح على الأرجح مالك شركة في القطاع الرسمي.²⁹
- في الهند. توصلت دراسة إلى أن الإلغاء التدريجي لنظام التراخيص الذي ينظم عمليات الدخول والإنتاج في قطاع الصناعة قد أسفر عن زيادة الشركات الجديدة بنسبة 6 في المائة.³⁰ وخلصت دراسة أخرى إلى أن تبسيط إجراءات دخول الشركات إلى السوق ومرونة سوق

لكن يصعب مع هذا الأسلوب عزل أثر إصلاح إجرائي معين بسبب جميع العوامل الأخرى التي قد تتغير من بلد لآخر والتي ربما لم تؤخذ في الاعتبار وقت التحليل. فكيف إذن يتسنى للباحثين معرفة ما إذا كانت النتائج الاجتماعية أو الاقتصادية ستختلف بدون ذلك الإصلاح الإجرائي المعين؟ وقد استطاعت دراسات عديدة أن تفحص هذه الأسئلة بتحليل التغيرات الإجرائية داخل بلد ما خلال فترة زمنية معينة أو باستخدام تقديرات الخبراء. وركزت دراسات أخرى على الإصلاحات الإجرائية المتصلة فقط بشركات أو صناعات معينة داخل بلد ما. وقد أسفرت الأدبيات الواسعة النطاق التي تستخدم مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات التجريبية المختلفة عدداً من النتائج المثيرة للاهتمام من بينها تلك الموضحة فيما يلي:

الإجراءات الحكومية الأكثر ذكاءً في تنظيم أنشطة الأعمال تشجع على النمو الاقتصادي. فاقتصاد البلدان التي لديها إجراءات حكومية أفضل في مجال تنظيم الأعمال ينمو بوتيرة أسرع. وخلصت إحدى الدراسات إلى أنه. بالنسبة للبلدان في ربيع الإجراءات الأفضل. يكون الاختلاف بين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيها كما يقيسها التقرير. و بين الإجراءات التي في البلدان في الربيع الأسوأ يرتبط بمعدل نمو سنوي يبلغ 2.3 في المائة.¹⁸ ووجدت دراسة أخرى أن الإصلاحات الإجرائية التي تيسر من أنشطة الأعمال في البلدان المنخفضة الدخل نسبياً ترتبط بزيادة معدل النمو 0.4 نقطة مئوية في السنة التالية.¹⁹

(تبسيط تسجيل الشركات يشجع على قيام الشركات الخاصة وزيادة إنتاجية الشركات. وعادة ما يكون في البلدان التي لديها إجراءات تسجيل فعالة للشركات معدل دخول أعلى للشركات الجديدة وكثافة أكبر للأعمال.²⁰ ويرتبط تسريع إجراءات تسجيل الشركات بزيادة عدد الشركات المسجلة في أي قطاع لديه أكبر إمكانيات للنمو. مثل القطاعات التي تشهد نمو الطلب العالمي أو تحولات تكنولوجية.²¹ ويرتبط تسهيل بدء النشاط التجاري بزيادة الاستثمار في القطاعات المحمية غالباً من المنافسة. مثل النقل والمرافق والاتصالات.²² وتشير شواهد تجريبية أيضاً إلى أن زيادة كفاءة دخول الشركات إلى السوق تؤدي إلى تحسين إنتاجية الشركات وتعزيز الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي.²³

مع برامج إصلاح أوسع نطاقاً تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة. كما هو الحال على سبيل المثال في كولومبيا وكينيا وليبيريا. وفي إطار هيكلية برامجها الإصلاحية الخاصة ببيئة الأعمال. استخدمت الحكومات مصادر متعددة للبيانات والمؤشرات. ويمثل هذا إدراكاً بأن بيانات *ممارسة أنشطة الأعمال* عن شركاتها وإجراءاتها تمثل خريطة طريق غير مكتملة من أجل إجاح الإصلاحات في مجال هذه الإجراءات. 50 ويعكس ذلك أيضاً ضرورة الاستجابة للكثير من أصحاب المصلحة وجماعات المصالح. الذين أثاروا جميعاً قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر بشأن عملية الإصلاح.

وحيث يشترك البنك الدولي في حوار مع الحكومات حول تحسين مناخ الاستثمار. فإن ذلك الحوار يستهدف تشجيع استخدام بيانات *ممارسة أنشطة الأعمال* لتحسين الحكم وتشجيع الإصلاح الواسع القاعدة الذي يعزز مناخ الاستثمار بدلاً من تضيق مجال التركيز على تحسين الترتيب في مؤشرات *ممارسة أنشطة الأعمال*. وتستخدم مجموعة البنك الدولي طائفة عريضة من المؤشرات وأدوات التحليل في هذا الحوار بشأن السياسات. بما في ذلك مؤشرات الفقر العالمية. ومؤشرات التنمية في العالم. ومؤشرات أداء الخدمات اللوجستية. وغير ذلك كثير. وأتيح الكثير من هذه المؤشرات للجمهور بفضل مبادرة البيانات المفتوحة على موقع <http://data.worldbank.org>.

منهجية إعداد التقرير والبيانات

تستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية. بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. ويغطي تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* لهذا العام 185 بلداً - منها بلدان صغيرة وبعض أكثر بلدان العالم فقراً التي لا يتوفر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات. إن كانت هناك أي بيانات على الإطلاق. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*. يُرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات على موقع تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* على شبكة الإنترنت).

المشاركون في مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال*

على مدى السنوات العشر الماضية. ساعد أكثر من 18 ألف مهني في 185 بلداً في توفير البيانات التي تثرى معلومات مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات وإسهامات من

المائة في كولومبيا ونسبة 8.4 في المائة في بلجيكا.⁴⁸ ومن السمات المهمة لنظام كولومبيا الجديد هو أنه يمتاز بشكل أفضل بين الشركات ذات الجدوى والشركات غير ذات الجدوى. مما يزيد من احتمال بقاء الشركات المجهدة مالياً لكنها تتمتع بعوامل الاستمرار الأساسية.

• ومن شأن تعزيز حماية المستثمر. وتنمية الأسواق المالية. وتشجيع الأسواق الأكثر نشاطاً على السيطرة على الشركات. الحد من الشركات العائلية بمرور الوقت وزيادة الفرص أمام الشركات ذات هياكل رأس المال الأكثر تنوعاً.⁴⁹

كيف تستخدم الحكومات تقارير *ممارسة أنشطة الأعمال*؟

إن تقارير *ممارسة أنشطة الأعمال* تتيح للمنظمين أداة مرجعية مفيدة في تحفيز النقاش حول السياسات. سواء بكشف التحديات المحتملة أو تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. فالنقاش المبني حول النتائج التي تبرزها البيانات يتحول عادة إلى مناقشات عميقة عن مدى ارتباط البيانات بالاقتصاد وعن المجالات المطلوب فيها إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال. بما في ذلك المجالات التي تتجاوز ما يغطيه تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

وتشير الحكومات الإصلاحية التي تبحث عن قصص النجاح في مجال الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال إلى تقارير *ممارسة أنشطة الأعمال* بوصفها نماذج جذيرة بالاهتمام (الإطار 2-2). فقد استخدمت المملكة العربية السعودية. مثلاً. قانون الشركات الفرنسي نموذجاً لتفقيح القانون الساري لديها. وتطلعت بلدان عدة في أفريقيا إلى موريشيوس - وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات *ممارسة أنشطة الأعمال* - باعتبارها مصدراً للممارسات الجيدة لإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل الشركات. وكانت الحكومات تتبادل المعرفة بشأن الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل الشركات. لكن قبل بدء مشروع *ممارسة أنشطة الأعمال*. لكن هذا المشروع زاد من سهولة الأمر بإنشاء لغة مشتركة للمقارنة بين الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل الشركات حول العالم.

وخلال السنوات العشر الماضية تقوم الحكومات حول العالم بتحسين البيئة الإجرائية لشركاتها المحلية. وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* متداخلة

يعتبر شرطاً مسبقاً كي تعمل الشركات في مجال التصدير. فإن الإصلاحات التي تخفف من تكلفة الإنتاج العالي الجودة تزيد من الأثر الإيجابي لإصلاحات التجارة.⁴¹ وعلاوة على ذلك فإن إزالة الحواجز أمام التجارة يجب أن تكون مصحوبة بإصلاحات أخرى. مثل زيادة مرونة سوق العمل. ورفع مستويات الإنتاجية والنمو.⁴²

تزيد القدرة على الحصول على الائتمان مع وجود بنية تحتية سليمة للأسواق المالية. مثل المحاكم وقوانين حماية الدائنين والإعسار وسجلات الاعتماد والرهون. وتحدد الشركات في أنحاء العالم ضعف إمكانية الحصول على الائتمان ضمن العقبات الأساسية التي تواجهها.⁴³ ومن شأن أنظمة المعلومات الائتمانية الجيدة وقوانين الرهن القوية التغلب على هذه العقبة. ويؤكد تحليل للإصلاحات التي تعمل على تحسين قوانين الرهن في 12 بلداً أنها أسفرت عن أثر إيجابي على حجم الإقراض المصرفي.⁴⁴ وهناك علاقة ارتباط بين زيادة تبادل المعلومات عبر مكاتب المعلومات الائتمانية من جهة وبين ارتفاع ربحية البنوك وانخفاض مستوى المخاطر من جهة أخرى. وهناك ارتباط أيضاً بين قوة حقوق الدائنين ووجود سجلات للمعلومات الائتمانية عامة أو خاصة. وبين ارتفاع نسبة الائتمان الخاص في إجمالي الناتج المحلي.⁴⁵

وقامت بحوث معنية ببلدان محددة بالتأكيد على أن كفاءة استرداد الديون وعمليات التخارج من الأسواق من العوامل الرئيسية في تحديد شروط الائتمان وضمان إعادة هيكلة الشركات الأقل إنتاجية أو خروجها من السوق:

• في الهند. كان لإنشاء محاكم خاصة باسترداد الديون مجموعة من الآثار الإيجابية. من بينها التعجيل في تسوية مطالبات استرداد الديون. والسماح للمقرضين باحتجاز مزيد من الرهن عند التوقف عن سداد الديون. وزيادة احتمالية السداد بنسبة 28 في المائة. وخفض معدلات الفائدة على القروض بين نقطة مئوية واحدة ونقطتين.⁴⁶

• في البرازيل. صاحب إصلاح شامل لعمليات الإفلاس عام 2005 انخفاض كلفة الديون بنسبة 22 في المائة وزيادة الحجم الإجمالي للقروض بنسبة 39 في المائة.⁴⁷

• إن تطبيق آليات مبسطة لإعادة التنظيم أثبت أنه يخفف عدد حالات التصفية لأن ذلك شجع الشركات الأكثر جدوى على اختيار إعادة تنظيمها بدلاً من تصفيتها. وفي الواقع. فقد انخفض عدد حالات التصفية بنسبة 14 في

المعاملات بانتظام. واتباع الأسلوب المنهجي المعياري الخاص بدراسات الوقت والحركة. يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل بدء النشاط التجاري أو تسجيل مبنى وفقاً للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ومنطوية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة. وحين تختلف التقديرات الزمنية يجري المزيد من التفاعلات مع المشاركين للتقريب لتقدير واحد يعكس أغلبية الحالات.

يتعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع المنهج الخاص باستقصاءات التصورات والآراء التي تعكس في الغالب تصورات وتجارب منفردة لمنشآت الأعمال. فالمحامي المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100 - 150 شركة سنوياً يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب المشروع الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى وكيل أو قاضي التفليسة الذي يتعامل مع عشرات القضايا سنوياً رؤى أكثر تبصراً ونفاذاً عن إجراءات شهر الإفلاس من أي شركة قد مرت بهذا الإجراء.

تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة. ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات، بما يضمن الدقة الأكاديمية. وقد تم نشر ثمانية من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجلات اقتصادية بارزة.⁵²

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية، وباحتساب المراكز الترتيبية ومقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء. وتم التطرق إلى مناهج أخرى، منها استخدام أسلوب المركبات الأساسية والمركبات غير المشاهدة.⁵³ وتبين أن المنهجين الخاصين بهذين الأسلوبين يحققان نتائج مطابقة تقريباً لنتائج أسلوب المتوسط البسيط. ومع غياب إطار نظري قوي يعين المراجعات المختلفة للمؤشرات التي يغطيها التقرير لعدد 185 بلداً، فإن الأسلوب الأكثر بساطة هو المستخدم: ترجيح جميع المؤشرات على قدم المساواة. وداخل كل مؤشر، إعطاء ترجيح متساو لكل من مكونات المؤشر (المزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومدى الاقتراب من الحد

الإطار 2-2 كيف تستخدم البلدان تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في برامجها الخاصة بالإصلاحات التنظيمية

لضمان تنسيق الجهود عبر مختلف الجهات، قامت بلدان مثل بروناي دار السلام وكولومبيا ورواندا بإنشاء لجان لإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بحيث تكون خاضعة للرئيس مباشرة. وتستخدم هذه اللجان مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ضمن المدخلات المستخدمة في إثراء برامجها الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال. وقام أكثر من 35 بلداً بتشكيل لجان ماثلة على المستوى الوزاري: في شرق وجنوب آسيا: الهند وكوريا وماليزيا والفلبين وتايوان والصين وفيتنام. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المغرب والسعودية والإمارات العربية المتحدة. في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: جورجيا وكازاخستان وكوسوفو وجمهورية قرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً ومولدوفا والجبل الأسود وطاجيكستان. وفي أفريقيا جنوب الصحراء: بوتسوانا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا وملاوي ومالي ونيجيريا وسيراليون وتوجو وزامبيا. وفي أمريكا اللاتينية: شيلي وجمهورية الدومينيكان وجواتيمالا والمكسيك وبنما وبيرو. وأفادت الحكومات بأن أكثر من 350 من الإصلاحات التنظيمية قامت على أساس الاستلزام من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2003.¹

وتبادل بلدان كثيرة المعلومات حول عملية الإصلاحات التنظيمية فيما يتعلق بمجالات تقيسها تقارير ممارسة أنشطة الأعمال. ومن بين أكثر الوسائل شيوعاً لتبادل المعلومات والمعارف أنشطة التعلم من النظراء، مثل حلقات العمل حيث يجتمع مسؤولون من مختلف الحكومات من منطقة معينة أو حتى من مختلف أنحاء العالم لبحث التحديات أمام الإصلاحات الإجرائية ويتبادلون الخبرات. وفي السنوات الأخيرة عقدت مثل هذه الأنشطة في كولومبيا (عن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) وفي رواندا (عن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء) وفي جورجيا (عن منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى) وفي ماليزيا (عن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ) وفي المغرب (عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وعلاوة على ذلك، فإن منظمات إقليمية مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والواردة في دراسة حالة بتقرير العام الحالي تستخدم بيانات ممارسة أنشطة الأعمال بوصفها أداة ولغة مشتركة من أجل وضع أجندة إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال.

1. هذه هي الإصلاحات التي يعرف مشروع ممارسة أنشطة الأعمال أن المعلومات الواردة في التقرير قد استخدمت في صياغة أجندة الإصلاح.

مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند مؤشرات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية. كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كتاباً، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجدول الرسوم ذات الصلة، بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية. ولا يشكل سحب عينات مثله لإجابات المشاركين في الاستقصاءات أي مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والإجراءات الحكومية والإجابات ذات الصلة، ومن ثم إخضاعها للفحص والاختبار للتأكد من دقتها.

وبالنسبة لبعض المؤشرات - مثلاً المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار - فإن جانباً من عنصر التكلفة (حيث لا تتوفر جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من التفسير والتأويل. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بهذه

أكثر من 9600 مهني.⁵¹ ويذكر الجدول 20.2 من قسم ملاحظات على البيانات عدد المشاركين في الإجابة على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات. ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون في الاستقصاءات مهنيين - ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إسداء المشورة بشأنها. ويتم اختيارهم على أساس خبراتهم التخصصية في مجالات محددة يتناولها التقرير. ونظراً للتركيز على الترتيبات القانونية والإجرائية، فإن معظم المهنيين هم من القانونيين، مثل المحامين والقضاة وموظفي الشهر العقاري. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الائتمانية، كما أجب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون والمهندسون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء. ويقدم بعض المسؤولين (مثل موظفو السجلات من السجل التجاري أو العقاري) معلومات تم إدراجها في المؤشرات.

الأعلى للأداء على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت.⁵⁴

إدخال تحسينات على منهجية التقرير

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات. بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب المشاريع المحتملين. وكان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. ولبيان هذا العائق ذي الصلة القائم أمام الدخول إلى السوق، تم استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال بدلاً من الحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

ويتضمن تقرير العام الحالي تحديثاً في منهجية الترتيب بالنسبة لدفع الضرائب. وقدم تقرير العام الماضي حداً إجمالياً لسعر الضريبة بغرض حساب ترتيب البلدان على أساس سهولة دفع الضرائب. ويأتي هذا التغيير نتيجة لحسابات باستخدام أداة ومنهجية الاستقصاءات لمؤشرات دفع الضرائب مع أصحاب المصلحة الخارجيين، ومن بينهم من شارك في الحوار الدولي المعني بالضرائب. أما البلدان التي يقل إجمالي سعر الضريبة فيها عن هذا الحد (الذي يتم احتسابه وتعديله سنوياً) فسوف تحصل على نفس الترتيب على أساس مؤشر إجمالي سعر الضريبة. والحد المعين لهذا العام هو النسبة الخامسة عشرة لإجمالي توزيع أسعار الضريبة، وهو ما يترجم إلى الحد لإجمالي سعر الضريبة البالغ 25.7 في المائة.

تنقيحات البيانات

يجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في قسم ملاحظات على البيانات. وكذلك في موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني. بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات

بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية. وأي تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيفات. ولا يتم حساب التغييرات في نصيب الفرد من الدخل القومي بشكل عكسي من سنة لأخرى. (يحدث هذا حين يتم تعديل بيانات نصيب الفرد من الدخل من جانب مصادر البيانات الأصليين. فالتقرير لا يحدث مقاييس التكلفة للسنوات السابقة). ويتيح الموقع الإلكتروني أيضاً كل مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.

ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيفات البيانات في قسم "ملاحظات على البيانات" بالتقرير وكذلك على الموقع الإلكتروني. كما يتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعتراضات على البيانات المنشورة. وفي حال ثبوت أي أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجري تصحيحها على وجه السرعة.

NOTES

1. World Bank 2005; Stampini and others 2011
2. انظر على سبيل المثال. Alesina and others (2005); Perotti and Volpin (2005); Fisman and Sarria-Allende (2010); Antunes and Cavalcanti (2007); Barseghyan (2008); Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009); Freund and Bolaky (2008); Chang, Kaltani and Loayza (2009); Helpman, Melitz and Rubinstein (2008); Klapper, Laeven and Rajan (2006); World Bank (2005); and (Ardagna and Lusardi 2008).
3. يشمل هذا: Djankov and others (2002); Djankov, McLiesh and Shleifer (2007); Djankov, La Porta and others (2008); Djankov, Freund and Pham (2008); Djankov and others (2003); Djankov, Hart and others (2008); Botero and others (2004); and Djankov and others (2010).
4. للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن كيفية الترتيب العام، يُرجى الرجوع إلى الفصل المعنون "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء".
5. يشمل هذا مراجعة من جانب مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008) ومدخلات من الحوار الدولي المعني بالضرائب ومدخلات منتظمة من المجموعة الاستشارية للمؤشرات.
6. <http://www.doingbusiness.org>.
7. يتم سنوياً إجراء مسح استقصائي يشارك فيه خبراء محليون في 185 بلداً بغرض جمع البيانات وتحديثها. وترد قائمة بالخبراء المحليين

في كل بلد على الموقع الإلكتروني لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال (<http://www.doingbusiness.org>) وفي إطار الشكر والتقدير في نهاية هذا التقرير.

8. De Soto 2000.
9. Schneider 2005; La Porta and Shleifer 2008.
10. Amin 2011.
11. <http://www.enterprisesurveys.org>.
12. Narayan and others 2000.
13. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "مؤشرات تنظيم أسواق المنتجات" <http://www.oecd.org/>. يتم جميع هذه المؤشرات في 3 مجموعات عريضة تقيس التحكم الحكومي والحوافز الماثلة أمام المشاريع والأعمال الحرة والتجارة الدولية والاستثمار. وتضم مجموعة الـ 39 بلداً المشمولة في هذه المؤشرات: أستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وشيلي والصين والجمهورية التشيكية والدانرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيسلندا والهند وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا ولوكسمبورغ والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وروسيا والجمهورية السلوفاكية وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
14. يستخدم تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مجموعة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حول بدء النشاط التجاري، وتوظيف العاملين، وحماية المستثمرين، والحصول على الائتمان (الحقوق القانونية)، التي تمثل 7 من إجمالي 113 مؤشراً مختلفاً (أو ما نسبته 6.2 في المائة).
15. يحلل مؤلف، Hallward-Driemeier، (2010) Khun-Jush and Pritchett البيانات المستقاة من استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهي توضح أن المقاييس القانونية، مثل مقاييس ممارسة أنشطة الأعمال، ليست مرتبطة فعلياً مع الإجابات ذات المفعول الرجعي على مستوى الشركات، ما يقدم دلائل على أن الصفقات وليست القواعد هي التي تسود في أفريقيا. ووجد المؤلفون أن الفجوة بين الأوضاع القانونية وأوضاع الأمر الواقع تتسع مع الأعباء التنظيمية الرسمية. وتشير الدلائل إلى أن ازدياد العمليات المرهقة والأكثر صعوبة يفتح مجالاً أكبر أمام عمل الصفقات وأن الشركات ربما لا تنكبد التكاليف الرسمية للنقد بالإجراءات لكن عليها أن تدفع لتفادي تلك الإجراءات.

16. تم إيلاء قدرا كبيرا من الاهتمام بدراسة الصلات والروابط بالناتج الاقتصادي الجزئية. مثل إنشاء الشركات وتوظيف العمالة. وتركز الأبحاث الحديثة على كيفية تأثير تنظيم بيئة الأعمال على سلوك الشركات من خلال تقديم الحوافز (أو المنبطات) لتسجيل الشركات وتشغيلها في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وخلق فرص العمل. والابتكار. وزيادة الإنتاجية. للاطلاع على مزيد من التفاصيل. انظر Djankov and others 2002; Djankov and others (2002); Alesina and others (2005); Banerjee and Duflo (2005); Perotti and Volpin (2005); Klapper, Laeven and Rajan (2006); Fisman and Sarria-Allende (2010); Antunes and Cavalcanti (2007); Barseghyan (2008); Eifert (2009); Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009); Djankov, Freund and Pham (2010); Klapper and Love (2011); Chari (2011); and Bruhn (2011).
17. وفقا للبحث عن استشهادات لأوراق المعلومات الأساسية التي تعمل باعتبارها أساسا لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في مؤشر الاستشهاد بالعلوم الاجتماعية وموقع جوجل سكولار (<http://scholar.google.com>).
18. Djankov, McLiesh and Ramalho 2006.
19. Eifert 2009.
20. Klapper, Lewin and Quesada Delgado 2009. يشير "معدل الدخول إلى الأسواق" إلى النسبة المئوية للشركات المسجلة حديثا من إجمالي عدد الشركات المسجلة. ويُعرف متوسط كثافة النشاط التجاري بأنه النسبة المئوية لإجمالي عدد منشآت الأعمال في مقابل عدد السكان في سن العمل (الشريحة العمرية 18 - 65 سنة).
21. Ciccone and Papaioannou 2007.
22. Alesina and others 2005.
23. Loayza, Oviedo and Servén 2005; Barseghyan 2008.
24. Dulleck, Frijters and Winter-Ebmer 2006; Calderon, Chong and Leon 2007; Micco and Pagés 2006.
25. Masatlioglu and Rigolini 2008; Djankov 2009.
26. Cardenas and Roza 2009.
27. Bruhn 2011.
28. Kaplan, Piedra and Seira 2007.
29. Bruhn 2012.
30. Aghion and others 2008.
31. Sharma 2009.
32. Chari 2011.
33. Branstetter and others 2010.
34. Djankov, Freund and Pham 2010.
35. Iwanow and Kirkpatrick 2009.
36. Freund and Rocha 2011.
37. Seker 2011.
38. Portugal-Perez and Wilson 2011.
39. Hoekman and Nicita 2011.
40. Nunn 2007.
41. Rauch 2010.
42. Chang, Kaltani and Loayza 2009; Cuñat and Melitz 2007.
43. <http://www.enterprisesurveys.org>.
44. Haselmann, Pistor and Vig 2010. البلدان المشمولة بالدراسة هي بلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وأوكرانيا.
45. Djankov, McLiesh and Shleifer 2007; Houston and others 2010.
46. Visaria 2009. في دراسة لاحقة. توصل Lilienfeld-Toal, Mookherjee and Visaria (2012) إلى أن متوسط التأثيرات التي حددها Visaria (2009) تختلف فيما بين المقترضين الأثرياء والفقراء حين لا يتسم المعروض من الائتمان بالمرونة (بسبب القيود على مصادر مثل الأموال والموظفين والمعلومات). وخلصوا بشكل خاص إلى أنه على المدى القصير بعد تطبيق محاكم استرداد الدين. فإن المقترضين من لديهم ضمانات أقل قد يعانون ضعف إمكانية الحصول على الائتمان في حين أن من يملك ضمانات أكثر قد يتمتعون بإمكانية أكبر. غير أن المؤلفين أشاروا أيضا إلى أن هذا الأثر القصير الأجل يختفي بمرور الوقت مع قدرة البنوك على زيادة مواردها ويزداد المعروض من الائتمان مرونة.
47. Funchal 2008.
48. Giné and Love (2010) on Colombia; Dewaelheyns and Van Hulle (2008) on Belgium.
49. Franks and others 2011.
50. توضح دراسة حديثة تستخدم مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصعوبات في استخدام المؤشرات المنطوية على كثر هائل من التحليل من أجل تحديد أولويات الإصلاح (Kraay and Tawara 2011).
51. في حين أن حوالي 9600 مساهم قدموا بيانات لتقرير هذا العام. فإن كثيرا منهم استكمل استبياننا لأكثر من مجموعة من مجموعات مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال. وقد زاد عدد الاستبيانات المستكملة في تقرير هذا العام على 1200 استبيان وهو ما يمثل مقياسا أكثر دقة للبيانات التي تم الحصول عليها. ويقبل متوسط عدد الاستبيانات لكل مجموعة مؤشرات وكل 52 بلدا بدرجة طفيفة عن 6. للمزيد من التفاصيل. انظر <http://www.doingbusiness.org/contributors/doing-business>.
52. All background papers are available on the *Doing Business* website (<http://www.doingbusiness.org>).
53. للاطلاع على المزيد من التفاصيل. يرجى الرجوع إلى الفصل بعنوان سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للاداء.
54. يمكن الاطلاع على مذكرة فنية عن طرق التجميع والترجيح المختلفة على الموقع التالي (<http://www.doingbusiness.org>).

WWW.DOINGBUSINESS.ORG

